

جامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ثَلَاثِينَ بِالقاهرة

الرأي السديد
في

شرح جوهرة التوحيد

القسم الأول

مألف

الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم الفهمي

مدرس العقيدة والفلسفة بالكلية

الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
الليتين بالقاهرة

الرأي السديد في شرح جوهرة التوحيد

القسم الأول

تأليف
الدكتور / **أبو الفتح محمد بن أبي بكر** **الحفص بن محمد بن أبي**
مدرس العقيدة والفلسفة بالكلية

الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي تفرد بتقديم أسمائه وصفاته ، وتجلى عن مشابته لمخلوقاته ، ووفق من أراد لمحبتة ورضاه ، وأثاب بفضل الخالص المطيعين ، وعاقب بحدله العصاة ، الخير والشر بإرادته ، والقضاء والقدر بحكمته ، وعد المؤمنين رؤيته فنجز لمن أراد بعده ، والصلاة والسلام على من أرسله رحمة للعالمين ، فصل مجمل الشرع ببيانته ، وأوضح أصول العقيدة بهديه وأفعاله ، وعلى آله وصحبه الذين اقتدوا بهديه ، ومن تبعه من أناروا السبيل بمشاعل العلم ، ومصابيح المعرفة ، فقادوا الناس إلى الهدى والرشاد ، وجنبوهم مزالق الفتنة ومهاوى الضلالة ، فسلمت للناس عقيدتهم بما أقاموا بعلمهم وعقولهم صرح الدين وعموده من نتاج علمي وافر ، وتراث عظيم ، أنار للمسلمين - بعد كتاب الله وسنة رسوله - الطريق ، وأخذ بيدهم على أصل قوى من المعرفة ، وأساس ثابت من العلم ، فجزاهم الله عن دينهم وأتمهم خير الجزاء ومعنى ..

فشرح الشيخ عبد السلام بن إبراهيم المالكي اللقاني على جوهرة التوحيد التي نظمها والده ، بحاشية محمد الأمير ، من الكتب القيمة التي صنف في علم التوحيد ، والتي عنى الأزهر بتدريسها لطلاب السنوات الأولى في الجامعة .

ولما شرفت بتدريس القسم الثاني من هذا الشرح ، والذي يبدأ

بمسألة قدم أسماؤه - تعالى - لطلاب الفرقة الثانية من الكلية ، وجدت هذا الشرح ، قد كتب بطريقة ان وافقت عصره ، فهي طريقة لم يألفها طلاب عصرنا الحاضر ، ويجدون صعوبة في مزاولتها ، ربما صدتهم عن التبحر في هذا العلم رغم ما له من أهمية في أرساء عقيدتهم وتأهيلهم للدفاع عنها بالأدلة العقلية التي تغم خصومها ، وتقضى على شبه أعدائها في وكرها .

لذلك رأيت أن أعود الى هذا الشرح فاستخرج درره ، وأقدمها لطلابنا في أسلوب سهل ترتاح اليه نفوسهم ، وبإشارة واضحة تطمئن لها قلوبهم ، تكشف عما خفى من معانيه ، وتوضح ما غص من مرامييه ، مع الحرص على الصيغة العلمية للقضايا التي سنتناولها بالذكر ، وأبسط القول بالطريقة التي لا تكون مختصرة اختصارا مخلا ، ولا مسهية اسهابا ممللا .

وحرصا منا على تعريف الطلاب بتراثهم ، وأملا في ربط ماضيهم بحاضرهم ، اتبعت في كتابة هذا الشرح منهجا تمثل في إيراد منظومة الشيخ (إبراهيم اللقاني) ، واتبعتها بشرح (الشيخ عبد السلام) منفصلا ، ثم عقيبت على كل مسألة بشرحها ، مجليا بعض جوانبها رغبة في إيضاح معالمها سهلة الأخذ ، قريبة الى الأفهام ، حتى يمكن فهم التراث الاسلامي في إطار أكثر ملأمة لعصرنا الحاضر ، وكأننا في هذه المحاولة اجتهدنا أن نقدم صياغة جديدة لمسائل قديمة بالأسلوب المعاصر .

وانى أوجه نظر أبنائنا الطلاب ، الى أن شرح الشيخ عبدالسلام
بعد عن الخلاف بين المذاهب ، وجاء مثلاً لمذهب الأشعرية
بصفة خاصة ، ومذهب أهل السنة بصفة عامة ، والتعريض أحياناً
بمذهب المعتزلة ، وقد التزمنا هذا المنهج فى شرحنا وتعليقنا
الا فى القليل من المسائل ، تعرضنا فيها لذكر آراء أخرى بقصد
الايضاح .

كما أنبههم الى أن الخلاف الذى يراه الطالب فى بعض
المسائل خاصة بين أهل السنة والمعتزلة ، نشأ أساساً من
حرص الفريقين على تنزيه الله - سبحانه - ووصفه بصفات الكمال
اللائق بجلاله ، وقد حرصنا على توضيح الدافع للاختلاف
فى بعض المسائل ليكون ذلك شاهداً على صحة ما نقول ، فإذا
كان هذا مقصدهما فالخلاف بينهما لا يمس جوهر العقيدة ، بل
يكمن فى اختلاف الوسيلة فقط .

هذا وانى استهدى الله العلى القدير ، وأسأله التوفيق
لتحقيق ما أنا بصدده من عرض الموضوعات التى اشتمل عليها الجزء
المقرر من جوهرية التوحيد فى أسلوب سهل بعيد عن التعقيد
والغموض ، وأن تكون هذه الدراسة نافعة لأبنائنا الطلاب ،
ودافعة لهم الى قراءات أوسع ، واطلاع أكثر ، وبحث أشمل ،
وأن يمنحنا العون لخدمة دينه ، ويجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه
الكريم ، انه نعم المولى ونعم النصير

دكتور

ابراهيم محمد ابراهيم حريه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ناظم الجوهرة :

الحمد لله على صلاته ثم سلام الله مع صلاته
على نبي جاء بالتوحيد وقد خلا الدين من التوحيد
فأرشد الخلق لدين الحق بسيفه وهداه للحق
محمد العاقب لرسول ربهم وآله وصحبه وحزبه

قال الشارح :

قال - رحمه الله تعالى - أولف مستمعنا (بسم
الله الرحمن الرحيم) اقتداءً بالكتاب العزيز لقوله عليه الصلاة والسلام
(كل امرئى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم) أى بداءة حقيقة
فهو ابتداء وأقطع أو أجزم أى ناقص وقليل البركة . والله علم على الذات
الواجبة الوجود . والرحمن المنعم بجلال النعم . والرحيم المنعم
بدقائقها . وأشار بقوله (الحمد لله على صلاته) بكسر الصاد أى -
عطياته حيث افتتح بالحمد افتتاحاً إضافياً . وهو ما يقدم على الشروع
فى المقصود بالذات الى الجميع بين حديثه الوارد به . وحديث البسلة
والحمد لغة الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختيارى على جهة التعظيم
والتعجيل سواء كان فى مقابلة نعمه أم لا . واصطلاحاً فعل ينهى عن

تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره ، سواء كان
 ذلك الفعل اعتقاداً بالقول أو قولاً باللسان أو عملاً بالركان ~~والأضياء~~
 (ثم سلام الله) أى تحيته اللاتقة به صلى الله عليه وسلم بحسب
 ما عند تعالى (مع صلته) أى رحمته القرونة بالتمظيم أو مطلقها ،
 والصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الآلهة ~~مهيمن~~
 التضرع والدعاء (على نبي) هو انسان أوحى إليه بشرع ~~الشر~~
 بتبليغه أم لا ، فهو أعم من الرسل الذى هو انسان أوحى إليه
 بشرع وأمر بتبليغه كان له كتاب أم لا ، (جاء) أى أرسله الله
 تعالى الى جميع الملكيين من الثقليين على رأس أربعين سنة من ولادته
 (بالتوحيد) الشرعى وهو : افراد المعبود بالمعبودية مع اعتقاد
 وحدته ذاتاً وصفات وأفعالا ، فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه ، ولا تشبه
 ذاته الذوات ، ولا تشبه صفاته الصفات ، ولا يدخل أفعاله الاشتراك
 وقبل التوحيد : إثبات ذات غير مشبهة بالذوات ولا معطلة ~~عس~~
 الصفات ، وتخصيص الارسال بالتوحيد لانه أشرف العبادات ، وأفضل
 الطاعات ، وشرط فى صحتها وسبب النجاة من العذاب المخلد (وقد
 خلا الدين) أى تجرد (عن التوحيد) جملة حالية مقيدة لنسبى
 أى جاء من عند الله بالتوحيد فى حال تعدد المعبودات الباطلة ، وخلص
 الدين أى فراغه من التوحيد والتفرد ، والدين ما ورد به الشرع من
 التعميد ، ويقال للطاعة والعبادة والمعاد والجزاء والحساب ، وعرفوه
 بأنه وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى ما هو
 خير لهم بالذات أى أحكام وضعها الله - تعالى - للعباد بأخسة

الى الخير الذاتى وهى السعادة الأبدية ويأتى آخر هذا الموضوع
انقسامه الى عام وخاص . فلما بعث النبى المذكور (أرشد الخلق)
أى جميع الثقلين بنفسه وبواسطة دلهيم (لدين) أى على ديسمن
(الحق) أى المتحقق والثابت وجوده وهو الله تعالى ، ولا يستحق
هذا الوصف غيره سبحانه وتعالى لأن وجوده لذاته لا يصعبه عـدم
ولا يلحقه عدم (بسيفه) المراد منه آلة الجهاد التى هو أشهرها
والتعقيب فى كل شى " تحسبه " والا فالجهاد لم يشرع بغير الارسال
بل بعد الهجرة (وهديه للحق) أى وأرشدهم بدلالته على الحق
المراد منه مطابقة الحكم الواقع وهو بهذا المعنى يطلق على الأقوال
والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار احتمالها عليه ، وضده الباطل
(محمد) يدل من نبي مخصص له وهو علم منقول من اسم مفعول مضعف
سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم ، لكثرة خصاله المهدية ورجـاءه
أن يحمد أهل السماء والأرض وكان كذلك ، وصفه (بالعاقب) وهو
الذى يحشر الناس على قدمه ، وليس بعده نبي يتبدأ بنوته فهو
بمعنى الخاتم بعثه وأرساله (لرسول ربه) أى لجميع الأنبياء ، والمرب
يقال لعان منها السيد والمالك وهو فى الأصل مصدر بمعنى التربيـة
وهى تبليغ الشىء شيئا فشيئا الى الحد الذى أراد المرى أطلق
عليه تعالى بمبالغة ، وإذا أفرد ودخلت عليه آل اختص به سبحانه
وتعالى (و) سلام الله مع صلته على (آله) صلى الله عليه وسلم
وهم اتقياء أمته لتعميم الدعاء فهو معطوف على نبي أو محمد لمشاركته
له فى حكمه وهو الدعاء بما ذكر (و) على (صحبه) أى اصحابه

صلى الله عليه وسلم والصحابى من لقيه صلى الله عليه وسلم مميّزا مؤمنا
به ومات على الاسلام فيدخل ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهيمسى
والخضر والياس عليهم الصلاة والسلام لحصول اللقى ، ولأنهم
لا يشترط فيه التعارف اذ لاتنافى بين مقام الصحبة والنبوة والملكية
فهمس على السلام آخر الصحابة موتا ، والملائكة صحابه باقون
الى الآن لتكليفهم بشريعة (و) على (حزنهم) أى جماعته صلى
الله عليه وسلم .

المعالة الاولى

مقدمة جوهرة التوحيد

لقد افتتح ناظم الجوهرة منظرتي ، تبعه الشارح بالبعوضة
ثم بالحمد لله ، اقتداءً بالكتاب الكريم في ابتداءه بهما في الترتيب
التوقيفي ، وهما الخبر البارز (كل امرئ بال لا يبدأ فيه بيدهم
الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو اجزم أو اقطع) ومعنى ذلك
انه قليل الخير ، ناقص البركة ، والامر بالامر ما يعم القول كالقراءة ،
والفعل كالتأليف .

ومن هنا جرت عادة المؤلفين أن يستعينوا بالله - تعالى -
في كتاباتهم ومؤلفاتهم أملا في أن يبارك الله - تعالى - أعمالهم
وينفع بها غيرهم . ويكثر الخير في نتائجها وثمارها ، وتم البركة
أهدافها .

تعريف النبي والرسول

كثيرا ما يجرى لفظا النبي والرسول على اللسان مع عدم ملاحظة
ما قد يكون بينهما من فرق راجع الى مفهوم كل منهما ، لذا رأينا
أن نعرض لمفهوم كل من اللفظين في اللغة والاصطلاح فنقول :

أولا : في اللغة :

النبي : بهاء مشددة . قيل : اسم مأخوذ من النبوة أو من
النهاوة : وهي ما ارتفع من الأرض ، والمناسبة بين معناه الاصطلاحي
الذي سيأتي ، وبين معناه اللغوي على هذا ، أنه قد شرفه الله
- تعالى - على سائر الخلق ، حتى ارتفعت منزلته ، وسيتدرجته
وعلى رتبته .

وقيل : اشتقاقه من النبأ ومعناه : الخبر ، والمناسبة أنـه
يخبرنا بالأحكام من الله - تعالى - ان كان رسولا ونبيا ، فـان
كان نبيا فقط أخبرنا بأنه نبي ليحترم .

وقيل : انه مشتق من النبي وهو الطريق ، فالأنبياء طـريق
هداية ورشاد فاشتقاقه منه لفادة أنه وسيلة الى الحق - جل وعلا -
وطريق الى معرفته .

وقيل : من نها من مكان كذا الى مكان كذا ، اذا خرج منه ،
والمناسبة أنه ما جاء نبي بشرعة الا طأه قومه وأخرجوه .

فالمعنى اللغوي للفظ النبي : اثر حول معاني الشرف والاختيار
والوسيلة الى الهداية ، والايذاء في سبيل الدعوة ، وكلها حاصلـة
ومتحققة فيمن يصطفاهم الله - تعالى - من خلقه .

- والرسول في اللغة :

مأخوذ من الارسال ، فيطلق في اللغة على الوسيط بين المرسل
والمرسل اليه .

ثانيها : في الاصطلاح :

النبى عرفوه في اصطلاح المتكلمين : بأنه انسان ذكر حر من بنى
آدم ، سليم عن منفر طبعاً ، أوحى اليه بشرع يعمل به وان لم
يؤمر بتبليغه .

أما الرسول فعرفوه : بأنه انسان ذكر حر من بنى آدم سليم
عن منفر طبعاً أوحى اليه بشرع يعمل به ، وأمر بتبليغه .

وملاحظة التعريف الاصطلاحى المتقدم لكل من اللفظين يتضح
لنا : أن الرسول لابد أن يكون مأموراً وملزماً بالتبليغ ، ففى
حين أنه لا يلزم ذلك بالنسبة لكل نبى ، وعلى هذا يكون الرسول
أخص من النبى ، لأن كل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولا . وهذا
رأى .

وذهب فريق من العلماء الى أن النبى والرسول بمعنى واحد
فهما لفظان مترادفان فالنبى هو الرسول ، والرسول هو النبى .

ومن ذهب الى هذا رأى (سعد الدين التفتازانى) ففى
كتابه (المقاصد) حيث قال : (النبى انسان بعثه الله - تعالى
- لتبليغ ما أوحى اليه وكذا الرسول) .

والرأى الذى نميل إليه ونستقده ، هو الرأى الأول الذى يفسر
فى المعنى بين مفهوم لفظ النبى ، ولفظ الرسول ، لكنه الرأى المشهور

والأصح ، يلهده قوله - تعالى - : (وما أرسلنا من قبلك
من رسول ولا نبي) ^(١) فالنبي في الآية الكريمة قد عطف على الرسول
والعطف يقتضي المنابذة ، لأن الشيء لا يعطف على نفسه
وهذا دليل على الفرق بين الرسول والنبي في المعنى والفهم .

ودليل آخر على اثبات هذا الفرق هو قول الرسول - صلى
الله عليه وسلم - لما سئل عن عدد الانبياء فقال مائة ألف وأربعة
عشرون ألفاً ، فسئل ركم الرسل منهم ؟ فقال : ثلاثة عشر
وثلاث مائة .

- هناء على الرأي المختار نستطيع أن نجعل الفرق بين الرسول
والنبي فيما يلي :

١ - الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه ، والنبي من أوحى
إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ .

٢ - الرسول من له كتاب بشرية جديدة أو نسخ بعض شريعة
من سبقة من الرسل ، والنبي من أيد شريعة من كان قبله
كسائر أنبياء بني إسرائيل ممن جاءوا بعد موسى - عليه السلام -

٣ - الوحي للرسول يتم بواسطة جبريل ، أما الوحي للنبي فسماع
صوت أو رؤية في المنام .

تحديد معنى التوحيد

التوحيد لفظة : هو العلم بأن الشيء واحد .
وعرفه : هو أفراد المعبود بالعبادة ، مع اعتقاد وحدته
والتصديق بها ذاتا وصفات وأفعالا ، فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه ،
ولا تشبه ذاته الذات ، ولا تشبه صفاته الصفات ، ولا يدخل أفعاله
الاشتراك إذ لا فعل لغيره سبحانه خلقا وان نسب إلى غيره كسبا .

- وقيل : هو إثبات ذات غير مشبهة للذوات ولا معطلة من
الصفات في الاصطلاح : بمعنى الفن المدون ، فقد اختلف العلماء
في تعريف علم التوحيد باختلاف نظرة كل منهم إليه ، فالبعض عرفه
بالنظر إلى موضوعه ، والبعض عرفه باعتبار مسائله ، والبعض الآخر
جاء تعريفه معبرا عن وظيفة هذا العلم بين المعلوم ، والبعض عرفه
بغاياته وثمرته . . . واليك بعض هذه التعريفات :

- فقد عرفه الشيخ محمد عبده بقوله هو :
(علم يبحث فيه عن وجود الله ، وما يجب أن يثبت له من صفات ،
وما يجوز أن يوصف به ، وما يجب أن يخفى عنه ، وعن الرسل لاثبات
رسالتهم ، وما يجب أن يكونوا عليه ، وما يجوز أن ينسب إليهم ،
وما يمتنع أن يلحق بهم)^(١)

(١) الشيخ محمد عبده : رسالة التوحيد ص ٨ محمد محي الدين
عبد الحميد ط صبيح سنة ١٩٦٦ م .

وملاحظة التعريف المتقدم نلاحظ أن الإمام محمد عبده اعتمد
في تعريفه لعلم التوحيد على بيان موضوعه .

- وعرفه شارح الجوهرة بقوله : (هو علم يقتدر معه على اثبات
المقائد الدينية على الغير عن أدلتها اليقينية والزاه أياها
بإيراد الحجج ودفع الشبه) (١)

فهذا تعريف آخر إلا أن شارح الجوهرة أتى به معبرا عن غاية
العلم وشمرة .

ولما كانت التعاريف كثيرة ومختلفة باختلاف الاعتبار التي ذكرناها
ما يدل على حرية الفكر والنظر العلمي عند علماء المسلمين ، نكتفى
بما ذكرناه هنا ونحيل الطالب المستزيد إلى أمهات الكتب التي دونت
في هذا الفن ، وبعد استعراضه لأنواع التعريفات بها ، لن يخرج
إلا بنتيجة واحدة وهي : أن علم التوحيد يتضمن بيانا للمقائيد
الدينية وتأييدا لها بالأدلة العقلية .

أسماء هذا العلم

سمى هذا العلم بأسماء كثيرة ومتعددة ، منها : علم
التوحيد ، علم أصول الدين ، علم الكلام ، علم الفقه الأكبر ،
علم المقائد .

(١) الشيخ عبد السلام اللقاني : شرح جوهرة التوحيد ص ٢٥

- أما تسميته بعلم التوحيد : فلأن معرفة وحدانية الله ،
واثباتها بالادلة العقلية من اشرف مقاصد ، واسمى
مباحثه ، فسمى العلم بذلك من باب تسمية الكل باسم الجزء .
- وسمى بعلم أصول الدين : لأن مباحثه كلها تدور حول
المقائد الايمانية اما أصالة أو تبعاً ، والمقائد الايمانية
أصل لغيرها من الأحكام الشرعية فهو بذلك أصل لعلوم الدين ،
وماسواه فرع ، ولهذا السبب أيضاً سى بعلم المقائد .
- أما تسميته بعلم الكلام : فقد ذكر الباحثون أكثر من سبب
لتسميته بهذا الاسم ، والكثير من هذه الأسباب مردود عليه
الا أننا نذكر البعض منها هنا ايضاحاً لآراء العلماء في هذا
الشأن ، ومن هذه الأسباب قولهم :
- ١ - لأن مباحثه ومسائله كانت تعنون بالكلام في كذا أو الكلام
في كذا .
- ٢ - لأن مسألة الكلام الالهي واثبات كون الكلام مخلوقاً أم غير
مخلوق كانت أشهر مباحثه ، وحولها كثر النزاع ، وتشعب
الخلاف والجدال .
- ٣ - لأن هذا العلم يعطى قدرة كبيرة على الحديث والجدال
في اثبات المسائل العقائدية - التي دار حولها الخلاف -
واقناع الخصوم ، فسمى بذلك تمييزاً له عن علم المنطق

الذى يشبهه فى طريقة الاستدلال .

هذه بعض الأسباب التى ذكرها السادة العلماء وغيرها كثيره
ولن نتعرض لهذه الآراء بالناقشة بشيئة الاختصار الذى نقصده وتتوخاه
والحق عندى أن اسد هذا مأخوذ من الكلام : ضد السكوت ، لأن -
التكلمين تكلموا فى مسائله التى سكت عنها الصحابة - رضوان الله
تعالى عليهم أجمعين - بقصد الدفاع عن الدين والرد على شبه الباطليين
- وسماه الامام أبو حنيفة النعمان بالفتنة الأكبر تميزا له عن علم
الفقه الذى يبحث فى فروع الشريعة ، وكذا سماه الامام الشافعى -
رضى الله تعالى - عنهما .

قول الناظم : وقد خلا الدين عن التوحيد

أى جاء النبى من عند الله - تعالى - بالتوحيد فى حال تعدد
المعبودات الباطلة ، وخلو الدين أى فراغه عن التوحيد والتفرد . فسا
المراد بالدين فى قول الناظم ؟ نقول

الدين : هو الملة ، والشرع ، والشريعة .. ألفاظ اتحدت
بالذات واختلفت بالاعتبار .

- فلاحكام من حيث أنا ندين أى نقاد لها ، وندان أى نجازى عليها
تسمى ديننا .

- ومن حيث أن الملك يعطيها للرسول ، والرسول يعطيها علينا
تسمى : ملة .

- ومن حيث شرعها الله لنا أى نصبها على لسان النبي - صلى
الله عليه وسلم - تسمى شرعا وشرعة فالله هو الشارع حقيقة
والنبي شارع مجازا .

والدين . في اللغة يطلق على هذه معان منها الطاعة . والعبادة
والمعاد ، والجزاء ، والحساب .

أما معناه في الاصطلاح فقد عرفه بتعريفين :

الأول : ما شرعه الله - تعالى - على لسان نبيه من الأحكام .
الثاني : قالوا : الدين (وضع الهى سائق لذوى العقول
السليمة باختيارهم الى الصلاح في الحال ، والصلاح
في المآل) ويمكن تلخيص هذا التعريف بأن نقول
الدين (وضع الهى يرشد الى الحق في الاعتقادات
والى الخير في السلوك والمعاملات)^(١)

وملاحظة التعاريف المتقدمة للدين اللغوية منها والاصطلاحية
يتضح لنا أسريين :

(١) الدكتور محمد دراز : الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان
٢٩
مطبعة السعادة سنة ١٩٦٩ .

أولا : يلزم على هذه التعاريف أن أحكام الفقه الاجتهادية ليست من الدين لأن البشر - أعني المجتهدين - لهم فيها كسب • بخلاف أحكامه التي وردت نصا حيث لا خلاف في كونها من الدين •

والجواب عن ذلك :

أن أحكام الفقه الاجتهادية هي من الدين قطعاً • وهي موضوع الهى • غاية الأمر أنه يخفى علينا • والمجتهدون يعانون اظهارها والاستدلال عليها بقواعد الشرع • ولا مدخل لهم في وضعها •

ثانياً : أن التعاريف المتقدمة حصرت معنى الدين في نطاق الأديان الصحيحة المستندة الى الوحي السماوى • وهى التى تتخذ معبوداً واحداً هو الخالق المهيمن على كل شئ • أما الديانات الطبيعية المستندة الى محض العقل والديانات الخرافية التى هى وليدة الخيالات والالهام وكل ديانة تقسم هى أو جانب منها على عبادة التماثيل أو عبادة الحيوان أو النبات أو الكواكب أو الجن أو الملائكة • • الخ تخفى بمقتضى هذه التعاريف عن أن تكون ديناً مع أن القرآن قد سماها كذلك^(١) حيث قال - تعالى -

(١) د • محمد دراز : الدين بحوث مهيبة لدراسة تاريخ الأديان ص ٢٢

(ومن يبلِّغ غير الاسم ديناً فلن يقبل منه) ^(١) قال - تعالى -
(لكم دينكم ولي دين) ^(٢)

- والجواب عن ذلك كما ذكره (الشيخ مصطفى عبد الرزاق) -
بقوله : (لئن كان القرآن قد استعمل لفظ دين بهذا المعنى
الشامل كما يدل عليه تسميه نحل المشركين أديانا في قوله -
تعالى - : (لكم دينكم ولي دين) فان القرآن قد سحر
في أمر الدين أصولاً جعلت للدين معنى فرعياً خاصاً ،
فالدين لا يكون إلا وحياً من الله - تعالى - إلى أنبيائه
الذين يختارهم من عباده ويرسلهم أمّة يهدون بأمر
الله ، كما يؤخذ من كثير من آيات الكتاب مثل قوله -
تعالى - (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم
فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ^(٣)

(١) سورة آل عمران : آية ٨٥

(٢) سورة الكافرون : آية ٦

(٣) سورة النحل : آية ٤٣

حكم الاشتغال بتعلم أصول الدين
قال الناظم :

وبعد فالعلم بأصل الدين . . . محتّم يحتاج للتبيين
لكن من التطويل كلت الهمم . . . فصار فيه الاختصار ملتبس
وهذه أرجوزة لقبتهم . . . جوهره التوحيد قد هذبها
والله أرجو في القبول نافعاً . . . بها يريد في الثواب طامعاً

قال الشاعر :

(وبعد) يرمى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها أما
بعد بدليل لزوم الفاء في خبرها غالباً لتضمن أما معنى الشرط ، والأصل
مهما يكن من شيء بعد البسملة ، وما بعدها ، (فالعلم بأصل الدين)
أي بأصوله وقواعده وهي العقائد الآتية بيانها قال الراغب (العلم
أدراك الشيء بحقيقته وهو قول شيخ الإسلام أدراك الشيء على ما هو
به ، ويقال ملكه يقتدر بها على أدراكات جزئية ، والجهل انتفاء العلم
بالمقصود بأن يدرك وهو الجهل البسيط أو أدراك الشيء على خلاف
هيئته في الواقع وهو الجهل المركب لتركيبه من جهلين : جهل المسدرك
بما في الواقع ، وجهله بأنه جاعل كاعتقاد الفيلسوف قدم العالم انتهى .
وقوله (محتّم) خير فالعلم الواقع مبتدأ يعني أن تعلم التوحيد وتعليمه
واجب شرعاً وجهاً محتماً أي لا ترخيص فيه لقوله - تعالى - (فاعلم
أن لا إله إلا الله) يعني في الصنيع منه وهو ما يخرج به المكلف من

التقليد الى التحقيق وأقله معرفة كل غيبة بدليل ولوا جملها وكفايا
في الكفاي منه وهو ما يقتدر معه على تحقيق مسائله واقامة الأدلة
التفصيلية عليها ، وازالة الشبه عنها بقوة وهذا العلم يبحث فيه
عن ذات الله وصفاته وأحوال الممكنات في المبدأ أو المعاد على سبيل
قانون الاسلام وحدوه أيضا : بأنه علم يقتدر معه على اثبات العقائد
الدينية على الغير والزامها إياه بإيراد الحجج ودفع الشبه ، ثم يبين
الحامل له على وضع هذه المنظومة في أصول الدين دون غيره من
العلوم الواجبة بقوله (يحتاج) أي الفن الملقب بأصول الدين
(للتهيين) .

المسألة الثانية

حكم الاشتغال بتعلم علم أصول الدين

قبيل أن نتناول الآيات السابقة بالشرح والايضاح ، يجدر بنا أن نعريف معنى العلم ، وما المراد بأصول الدين ، وما المقصود بكون العلم بأصول الدين محتما وواجبا ؟

معنى العلم :

للعلم تعريفات كثيرة ، أورد شارح الجوعرة ثلاثة منها ، وذكر الشيخ محمد الأمير في حاشيته تعريفا رابعا ، وهذه التعريفات هي :

- ١ - مانصبه الى الرافض بقوله : (العلم هو ادراك الشيء بحقيقته)
- ٢ - ما نقله عن شيخ الاسلام بقوله : (العلم ادراك الشيء على ما هو به ، أي ادراك الشيء كما هو في الواقع) .

ولو تأملنا التعريفين السابقين أدركنا أنهما بمعنى واحد ، لأن ادراك الشيء بحقيقته هو ادراك الشيء كما هو في الواقع ، فكل التعريفين يتضمن علم الشيء المدرك ، وتصوره بكنهه وذاتياته ، وتصوره بصفاته والتصديق بأحكامه .

- وقد اعترض على هذين التعريفين بما يلي :

من شروط التعريف أن يكون مانعا جامعا ، وهذان التعريفان

غير مانعين لأن العلم بالعقائد الدينية هو : الادراك الجازم
عن دليل •

والادراك في التعريفين يتناول الادراك مطلقا جازما • وغير
جازم كالظن والشك والوهم • والادراك عن دليل أو عقليــــــــــــد
فلا يكون كلا منهما مانعا من دخول غير المعرف فيه •

- وأجيب عن هذا الاعتراض :
بأن المراد بالعلم الذى تناوله التعريف : مطلق الادراك جازما
وغيره • ما كان عن دليل أو عقليــــــــد •

فإذا أضفنا للعلم قيد قلنا (العلم بأصول الدين وقائده)
خصصه هذا القيد بالادراك الجازم الذى يكون عن دليل • وقصر
الادراك عليه • وأخرج بقية أفراد من التعريف •

٣ - العلم : مصدر علم • ويطلق حقيقة عرفية على القواعــــــــد
الدونة واصطلاحا نقول :

العلم ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية •

لنا المراد من هذا التعريف نوضح المراد بالملكة •
والادراكات الجزئية فنقول :

- الملكــــــــة : هى صفة راسخة فى النفس ^(١) • وهى الهيئة الراسخة

(١) الجرجاني : التعريفات ص ٢٠٥ - طبعة الحلبي ١٩٣٨ م •

في النفس كأنها ملكت محلها أو ملكها صاحبها (١)
فهى عبارة عن قوة عقلية تنصب الى الشخص عند ما
يتفوق في علم من العلوم أو من الفنون .

فالمطلب في العاوم النظرية مثلا ، يبتدىء أولا في تعلم القواعد
العامّة لعلم ما ، ويكرر راسمها ، ويمرّس على استخدام تلك
القواعد حتى يحصل لديه استعداد عقلى يتمكن به من تطبيق
هذه القواعد على جزئيات هذا العلم ، هذا الاستعداد وتلك
القوة العقلية هو المراد بالملكة ، وتختلف الملكات من شخص لآخر
فالملكة التى يتفوق بها انسان في علم ما ، تختلف عن الملكة التى
يتفوق بها انسان آخر في علم آخر .

أما الادراكات الجزئية ، فالانسان في بدو حياته يدرك الجزئيات
أولا ، ثم يدرك الكليات تبعا لتطور نموه ، ثم يدرك من الصفات المشتركة
ما هو أكثر عمومية ، وتوسع استيعابها .

فالادراكات الجزئية هى الأصل ، وتتبعها الادراكات الكلية
كذلك المدركات الجزئية يدركها الانسان أولا ثم تليها المدركات
الكلية .

بعد هذا الايضاح لبعض جزئيات التعريف ، نستطيع أن نقول
أن مراد صاحب هذا التعريف أن يقول : العلم قوة في النفس تمكّن

(١) الامير : حاشية الامير على شرح عبد السلام على الجوهرية ص ٢٣
طبعة صبيح ١٩٥٣ م .

الشخص من معرفة أشياء جزئية تؤدي لامحالة الى معرفة الكلبيات.

٤ - قاله القاضي الباقلاني : (العلم : معرفة المعلوم على ما هو به) (١)

وقد أورد صاحب كتاب (المواقف) اعتراضا على هذا التعريف
فأجاب : إذا عرف العلم : بمعرفة المعلوم ، لتوقف معرفة
العلم ، على معرفة المعلوم التوقف على العلم فيكون في التعريف
دور ، والدور باطل

هذه تعريفات العلم التي أورد لها شارح الجوهرة ، ومخصص
المتكلمين ذهب الى القول : (أن العلم لا يحد ، أما لأنه ضروري
وأما لعدم تحديده ، فإنه يحصر تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة
جامعة للجنس والفصل وأنا بيمين معناه بالتقسيم والثال ، فالتقسيم
يميزه عما يلتبس به من سائر الاعتقادات فيمتاز عن الظن والشك والوهم (٢)

تعريف الجاهل :

بيان المقصود بالعلم بطريقة أوضح ، انتقل شارح الجوهرة من
تعريف العلم الى تعريف الجاهل للتلازم بينهما فقال :

الجاهل : (هو انتفاء العلم بالمقصود عما من شأنه أن يكون
عالمًا) وهو نوعان .

(١) الباقلاني : التمهيد في الرد على الطحده والمعطلة ص ٣٤ طدار
الفكر العربي سنة ١٩٤٧م .

(٢) الظواهري : التحقيق التام في علم الكلام ص ٥ ط النهضة المصرية
سنة ١٩٣٩

١ - جهل بسيط .

٢ - جهل مركب .

- الجهل البسيط : هو عدم ادراك شئ اصلا ، لا على وجه الصواب ، ولا على وجه الخطأ . أو هو عدم العلم بالشئ مما من شأنه العلم به .

- الجهل المركب : هو ادراك الشئ على وجه الخطأ أى على خلاف ما هو عليه فى الواقع .

وانما سمي النوع الثانى جهلا مركبا لتركبه من جهلين ، الجهل الأول : جهله بالشئ على وجه الصواب . والثانى : جهله بأنه جاهل ، وقد مثل شارح الجوهرة للجهل المركب باعتقاد الفيلسوفى أن العالم قديم ، فجعله مركب من جهلين :

- الجهل الاول : أنه يجهل أن العالم حادث .

- والجهل الثانى : هو تصوّره أنه ياعتقده أن العالم قديم ، فهو يجهل أنه جاهل لأن واقع الأمر أن العالم حادث .

وينبغى أن نعلم أن كلمة (المقصود) التى تضمنها تعريف الجهل الذى أتى به الشارح فى قوله : (هو انتقاء العلم بالمقصود عما من شأنه أن يكون عالما) أتى بها ليبين لنا أن العلم ينبغى أن يتوجه الى ما من شأنه أن يعلم ، وعلى هذا فالجهل بالغيبات خارج عن التعريف فعدم العلم بها لا يعد جهلا ، أما ذات الله - تعالى - فالنظر اليها

من جانبين مختلفين :

الاول : اذا نظرنا اليها من حيث ما يجب لله - تعالى - من صفات الكمال والجلال . وما يستحيل عليه منها ، وما يجزئ في حقه ، فلكون هذه أمور ينهى العلم بها ، ومن شأنها أن تعلم ، فعدم العلم بها يعد جهلا .

الثاني : اذا نظرنا اليها من حيث كنهها وحقيقتها ، فليس من شأن الذات الالهية أن تعلم بهذه الكيفية ، لكون مدركها حادث ، والحادث لا يمكنه معرفة الذات الالهية القديمة بكنهها وحقيقتها ، فعدم العلم بها على هذا النحو لا يعد جهلا .

ومن هنا نستطيع أن نفهم قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (تفكروا في آلاء الله ، ولا تفكروا في ذاته) فالأمر بالتفكير والبحث في مخلوقات الله - تعالى - للتعرف عليها والاستدلال بها على الخالق ، وهذا امر جائز ومشروع ، أما البحث في حقيقة الذات الالهية فغير جائز ومنوع ، فالنهي في قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا تفكروا في ذاته) منصرف الى أن العقل البشرى له حدود لا يستطيع أن يتخطاها فتعديه للحدود الموضوعة له في طبيعته يعرضه الى المخاطر ، فالنهي رحمة بالعباد ، وليس حجرا على عقولهم كما يتبادر الى الذهن .

المراد بأصول الدين :

نحن نعلم أن الأحكام الشرعية التي تضمنها الدين الاسلامي منها ما يتعلق بكيفية الأعمال ، كبيان الصلاة وشروط صحتها ، والزكاة وانصبتها وشروط أدائها ، والحج ومناسكه ، وغير ذلك من الأحكام التي تسمى فرعية وعملية ، والعلم الذي يعالج هذه الأحكام ، ويتناولها بالبحث والدراية ، يسمى علم الشرائع والأحكام ، لأن هذه الأحكام لا تستفاد إلا من جهة الشرع ، ويسمى أيضا بعلم الفقه ، وأصول الفقه .

ومنهما ما يتعلق بالاعتقاد ، كاثبات وجود الله ، والتصديق بواحدانيته ، واثبات صفاته ، والنبوت وما يجب لهم وما يستحيل في حقهم ، وتسمى هذه الأحكام أصلية واعتقادية وعلمية .

والعلم الذي يعالج الأمور الاعتقادية - تلك الأمور التي شاء الله وجلت حكمته ألا يكل الناس في معرفتها إلى عقولهم ، فأرسل الأنبياء - عليهم السلام - يضمنون قواعد ما ، ويهدون الناس إلى الاعتقاد الصحيح فيها - يسمى علم التوحيد والصفات ، علم العقائد علم أصول الدين . علم الكلام - وعلم الفقه الأكبر .

ومن هنا يتبين لك أن المراد بأصول الدين : (قواعد الدين الأساسية المتعلقة بالعقائد التي احتواها هذا الفن) .

حكم الاشتغال بتعلم علم أصول الدين

العلم بأصول الدين وعقائده واجب على المسلمين ، والسبب
هذا ذهب أهل الحق ، والمراد بالعلم الواجب هنا تعلم هذا
العلم وتعليمه ، لأنها السبيل إلى العلم ، فالتكليف بالعلم
عن طريق الوجوب إنما هو تكليف بأصباؤه من التعليم وغيره .

— إلا أن العلم الواجب هنا على ضربين :

الأول : العلم بكل عقيدة دينية بدليل ولو اجمالي . . . هذا
العلم يجب وجوبا عينيا على كل مسلم ومسلمة . . . وسمي
عينيا لأنه يتعلق بكل شخص بعينه . . . وأغنى بالدليل
الاجمالي : الدليل الذي يعجز الإنسان عن بيان وجه
دلالاته بتقرير مقدماته على الوجه المطلوب ، ودفع الشبهة^(١)
عنه .

الثاني : العلم بالعقائد الدينية على جميع المذاهب الكلامية
مستوعبا أدلتها ، داحضا شبه الواردة عليها ، بحيث
يحصل له قدرة على الزام الخصم بتلك العقائد بأقامة
الحجة ، ودفع الشبهة . أي العلم بها بأدلتها التفصيلية .
هذا العلم يجب وجوبا كفايا ، إذا قام به بعض الملكتين
كفى ذلك وسقط الوجوب عن باقيهم .

(١) الشبه جمع شبهة ومعنى ما اشتهر أمرها على الناظر فاعتقدها دليلا
وليست بدليل ، وسميت بذلك لأنها تشبه الدليل الصحيح ظاهرا
أو لأنها توقع في اشتباه والتباس .

فالعالم كما اتضح لك نوعان : علم بدليل اجمالى ، وعلم بدليل تفصيلى ، والواجب احدى الدليلين لا خصوص التفصيلى ، فاذا عرف الانسان الدليل الاجمالى فقد اتى بالواجب العينى ، فلا يجب عليه العلم بالدليل التفصيلى حينئذ وجوبا عينيا .

ولا يخفى عليك أن العلم بالعقائد بأدلتها التفصيلية ، يحتاج الى صفوة من المقبول ، قادرة على القيام بهذه المهمة ، وهؤلاء هم المتخصصون فى هذا العلم ، والذين جندوا أنفسهم للدفاع عن عقيدة الاسلام .

ولما كانت الدعوة الى دين الله بالأدلة التفصيلية والبراهين القطعية مهمة ضرورية فى الدين ، وكذا ازالة الشكوك والأوهام فسمى أصول العقائد واجبة على المسلمين ، لذا يجب أن يكون فى كل قطر من الاقطار ، ولىد من البلدان ، قائم بالحق ، مشغول بعلم التوحيد عالم بالأدلة التفصيلية لمسائلة العتائدية ، ويتكفل بأمر الدعوة الى دين الله ، ويتصدى لقاومة شبهة المتبدعين ، بحيث لا يهدم خلا القطر أو البلد من المشتغل به أشم به أعلم كله ، وإذا قام به أحد هم كفى ذلك وسقط الوجوب عن باقيهم . وهذا ما قصدنا الناظم بقوله (فالعلم بأصل الدين محتم) أى واجب . وقد علمت كيفية وجوبه .

موضوع علم أصول الدين

لما كانت العلوم في جوهرها عبارة عن مسائل وقضايا تتناولها هذه العلوم بالبحث والدراصة ، وكل مجموعة من هذه المسائل اشتركت فيما بينها في موضوع واحد سميت باسم علم من العلوم ، اختلفت العلوم باختلاف موضوعاتها .

فاذا بينا موضوع العلم ميزنا ذلك العلم بموضوعه عن سائر العلوم ، فمثلا موضوع علم النحو (الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بذلك من أحكام) بهذا القول تميز هذا العلم عن علوم الطب الذي موضوعه البنية الانسانية من حيث الصحة والمرض ، كما تميز أيضا عن جميع العلوم .

لذا احتجنا الى بيان موضوع علم أصول الدين ، علم التوحيد حتى يتميز ببياننا له عن بقية العلوم فنقول :

قال الشيخ عبد السلام (شارح الجوهرة) في تحديد موضوع علم أصول الدين : (هذا العلم يبحث عن ذات الله - تعالى - وصفاته ، واحوال المكنات في البدأ والمعاد على قانون الاسلام) .

وبين ان ذلك أن موضوع علم التوحيد يدور حول البحث في أمور

ثلاثة .

الأول : يبحث فيه عن ذات الله - تعالى - من حيث أن ذاته
قديمة ومخالفة للحوادث ، ولا يبحث فيه عن ذاته - تعالى -
من حيث كنهها وحقيقتها لأن ذلك خارج عن طائفة
البشر .

الثاني : يبحث فيه عن صفات الله - تعالى - من حيث تقسيم
هذه الصفات الى نفسية وسلبية ومعان ومعنوية ، وما يتعلق
بهذه الصفات من أحكام .

واعلم أن البحث في ذاته الله - تعالى - غير
البحث في صفات الله ، فهما بحثان مختلفان ، وليسا بحثا
واحدا كما يتبادر الى الذهن ، ذلك لأن البحث في
الذات بحث فيها من حيث ثبوت الصفات لها ، أما
البحث في الصفات فهو بحث فيها من حيث تقسيمها الى
أنواع ومن حيث بيان تعلقاتها .

الثالث : يبحث فيه عن الممكنات لا من حيث ذاتها انما من حيث
نظمها انما من حيث أحوالها في الببدأ - لكونها حادثة
ومخلوقة لله بالاختيار لا بالعلة والطبع^(١) ، كما يبحث فيها
من حيث المعاد وما يتعلق بذلك من بعث وحشر وجنسة
ونار وحساب وغير ذلك .

(١) العلة : أي أن يكون - الله - تعالى عن ذلك - علة تنشأ عنه
الخلائق من غير اختيار ولا توقف على شرط وانتفاء مانع^{*}

وإذا تأملنا ما ذكرناه من مباحث علم التوحيد اتضح لنا أن مباحثه لم تشمل النبوات رغم أنها تختل مكانة هامة في مباحثه ، كما لم تشمل مسألة الإمامة وهي أيضاً من مباحثه التي تناولتها معظم المؤلفات في هذا العلم بالبحث والدراسة .

— وإجابة على ذلك نقول : بالنسبة للنبوات فإن موضوع علم التوحيد قد تضمنها بوجه ما من وجهين :

— أما أنها داخلة ضمناً في مبحث السمكات التي هي أحد مباحث هذا العلم خصوصاً والمعاد وأحواله لا يعلم إلا من الرسل ، فاستتبع ذلك تناول ما يتعلق بالانبياء والرسل من أحكام بالبحث .

— وأما أنها داخلة في مبحث الصفات على أساس أن إرسال الرسل من صفات الانبياء ، عليهم السلام — فصل من أفعال الله — تعالى — أو إن ثبتت قلت : من الأمور الجائزة في حق الله تعالى — فيكون بحثها من صفات الأفعال .

— أما مباحث الإمامة : فنصب الإمام وتقليد الأئمة وإن كان واجباً شرعاً كما ذهب إلى ذلك أهل السنة خلافاً للمعتزلة

* والطبع : أن يكون الباري — تعالى — طبيعة حنفاً عنه الخلائق من غير اختيار مع التوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع فالنفسار مثلاً عند القائلين بالطبع تمتد إلى الأجراف بطلبها إذا توافر شرط السمات وانتفى مانع الباطل وهذا رأى باطل لأن المؤثر هو الله — تعالى —

فليس من مهمات هذا العلم ، الا أن ضلال الفرق الزائفة حول هذه
المباحث جعلت بعض علماء الكلام يهتمون بها مباحثهم في هذا
العلم ، ايضاحا للحق وحسمًا للخلاف ، خاصة وهذه المباحث
بالذات كانت ولا تزال مثار للفتن والتعصبات ، ولما سلم من غشائ
فهارها وان أصاب .

بعد أن علمنا أن علم أصول الدين ، علم التوحيد ، علم
الكلام : يبحث في ذات الله - تعالى - وفي صفاته ، وفي الممكنات
وأحوالها ، فما معنى أن تكون هذه المباحث على قانون الاسلام
كما ذكره الشارح في بيان موضوعه .

معنى ذلك : أن تكون مسائل علم الكلام في الذات والصفات
وأحوال الممكنات طبقاً لأصول الاسلام وقواعده أى مأخوذة من
الكتاب الكريم ، والسنة المطهرة ، سواء كان الأخذ والاستنباط
منها حقاً ، كاستحالة الجسمية عليه - تعالى - أخذاً من قوله -
تعالى - : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)^(١) أم باطلا كاثبات
الجسمية له - تعالى - عن ذلك - كما زعم الجسمية أخذاً واستنباطاً
من النصوص التي توهم بظاهر دلالتها عند الإطلاق اثبات الجسوارح
لله - تعالى - من أمثله قوله - تعالى - : (ويبقى وجه ربك^(٢)
قوله - تعالى - (يد الله فوق أيديهم)^(٣) .

(١) سورة الشورى آية : ١١

(٢) سورة الرحمن آية ٢٧

(٣) سورة الفتح آية : ١٠

ومن هنا جاءت مباحث علم أصول الدين شاملة كافة المباحث
الأصولية أو الكلامية لجميع طوائف المتكلمين محققين ومبطلين .

فتقيد شارح الجوهرية موضوع علم أصول الدين ومباحثه بأن تكون
على قانون الاسلام ليميز هذا العلم عن اليحوت الفلسفية التي تتناول
هذه الموضوعات بالبحث والدراسة ، وتعتمد في بحثها على العقل
اعتمادا تاما دون التفات الى الشرع فتضل وتضل ، واتماما للفائدة
نوضح الفرق بين علم الكلام والفلسفة .

الفرق بين علم الكلام والفلسفة

١ - الفيلسوف يتناول هذه الموضوعات من الوجهة العقلية الخالصة
فيتخذ العقل قائدا له ، يثق به وبالناتج التي يتوصل اليها
فالعقل عنده وسيلة وأداة لادراك ومعرفة كل ما هو ليس ، بحيث
يمكنه رفض ما لا يتفق مع العقل وان أقره الشرع ، فهو يستدل
أولا بعقله ثم يعتقد .

أما المتكلم فيتناول هذه الموضوعات بحسب ما ورد في كتاب
الله وسنقرسوله ، فهي عنده أمور مقررة لا مدخل للشك فيها
فهو يعتقد ثم يستدل ، وتناولها لها قصدا لتأييدها بالحجة
العقلية ارشادا للبعض من الناس الذي يكون طريق العقل
أجدي في اقناعه ، وأكثر أثرا في تفهيمه أمور عقيدته ، فضلا
عما في هذا الطريق من الزام للمبادئ ببقاء الخجة عليهم .

٢ - الفيلسوف يقتحم هذا الميدان بفكر حر لا يتقيد برأى سابق
أو معتقد يعتقد مصيره ، بل يترك لعقله العنان حتى
ينتهى به الى نتيجة محتومة وافقت الشرع أم خالفت .

أما المتكلم فيدخل بهذا ن بحث هذه الموضوعات بقسيدا
بالعقيدة التي لا يستطيع عنها حولا إلا بنوع من التأويل أو
التفسير ، ويجب أن ينتهى العقل الى ما يتفق مع الدين
وليس العكس ، وان حدث عند البعض فان هذا يعد حادثا
فرديا لا قاعدة عامة .^(١)

تعريف علم أصول الدين أو علم الكلام

أختلف العلماء في تعريف علم التوحيد باختلاف نظرة كل منهم
اليه ، وقد تناولنا هذا الموضوع في المسألة السابقة ونكتفي هنا
بأن نورد تعريفا واحدا هو ما أرده شارح الجوهرة ثم نتناول
بالشرح والايضاح حيث قال : (انه علم يقتدر معه على اثبات
العقائد الدينية على الغير والزامها بإياه بإيراد الحجج ودفع
الشبه) .

- ومعنى هذا التعريف اجمالا :

أن علم التوحيد هو ادراك الشخص لمسائله العقائدية ادراكا

(١) د / سامي لطف : نماذج من الحكمة الدينية للمسلمين ط ١١٤١ هـ

تاما يتضمن استيعاب الشخص لها جميعا ، والماه بالماهاسب المختلفة فيها ، واحاطته بجميع الأدلة التي تؤيدها ، والشبه التي ترد عليها بحيث يحصل للشخص قدرة تامة تمكنه من اثبات العقائد الدينية على الغير ، والزامه بها عن طريق اقامة الأدلة القطعية التي تؤيدها ، ودفع الشبه الواردة عليها .

علم الانسان بالعقائد الدينية على هذا النحو هو علم الكلام والعالم بها بهذه الكيفية هو : المتكلم العالم بعلم الكلام .

— واليك شرح هذا التعريف تفصيلا :

فقول الشارح : (علم) أى علم بالعقائد الدينية ، أى ادراكها ودراستها دراسة مستفيضة . . . الخ ما سبق أن ذكرناه .

— (يقتدر معه) أى بحيث يحصل من تلك الدراسة المستفيضة قدرة قوة تامة مستمرة على اثبات تلك العقائد على الغير .

قال الشارح (يقتدر معه) ولم يقل (يقتدر به) لينسدل على أن الدراسة لهذا العلم ليست سببا حقيقيا لخلق هذه القدرة في الشخص لكونها من الأمور الممكنة فالخالق لها هو الله - تعالى - كما هو مذهب أهل الحق ، فالدراسة لهذه الأمور العقائدية ليست الا سببا عاديا يخلق الله - تعالى - عنده ومع تلك القدرة ، ولذا عبر الشارح بقوله (يقتدر معه) ولم يقل (يقتدر به) كبعض المتكلمين

فجاء تعبيره أصرح في المراد .

- وقوله (الحقايد) قيد أخرج به الفقه وأصول الفقه ، وقصص التعريف على نفس الاعتقاد فان الأحكام المأخوذة من الشرع ضربان :

ضرب يقصد به نفس الاعتقاد : كالله تعالى عالم ونفس أحكاما اعتقادية أصلية وقائد ، والباحث عنها علم الكلام .

وضرب يقصد به العمل كالوتر واجب وتسمى أحكاما عملية وفريضة والعلم الباحث عنها علم الفقه .

- وقوله (الدينية) أى المأخوذة من دين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - سواء كان هذا الأخذ صوابا أم خطأ كما سبق أن أوضحناه وهذا قيد أخرج علم المنطق ، وعلم أدب البحث والمناظرة ، فليس فيهما هذه القدرة التامة على اثبات العقائد الدينية بل ذلك خاص بعلم الكلام .

- وقوله : (على الغير) إشارة الى أن المناظرات الكلامية لا لزام الغير ، وأما إيمان الشخص فيخرج فيه لما في الكتاب والسنة وعتقاد لما فيهما ظاهرا وباطنا فانه أنور لهدايته ، وأشرح لسدده .

- وقوله : (إيراد الحجج) أى إقامة البراهين القطعية المؤلفه من القدمات اليقينية ، سواء كانت البراهين قطعية في الواقع أو نفسى

نظر الباحث واعتقاده ، ليتناول التعريف طوائف المتكلمين محقين ومبطلين .

فائدة علم الكلام وثمرته

ان الشروع في دراسة أى علم يتعلمه فصل اختياري ، فلا يبد من أن يُعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما والا لا تمتع الشروع مطلقا فيه ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة يعتد بها نظرا الى المشقة التى تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم ، والا لكان شروهم فيه ، وطلبهم له مما يعد عبثا عرفا .

من أجل ذلك لجأنا الى بيان فائدة علم الكلام دفعا للطلاب الى تحصيله وشحذا لهمتهم على الاستزادة من البحث في مسائله فنقول :

إذا اتبع في علم الكلام المنهج السليم الذى يقوم على احترام النصوص ، واتخاذها أساسا للاعتقاد ، وعلى أعمال العقل ففى فهمها وإدراك وجوه الدلالة فيها ، وحسن تقريرها ، واعتقاد أنه لا يوجد تعارض أصلا بين النص والعقل .

إذا اتبع ذلك المنهج فى هذا العلم فإنه يؤدي بنا الى فوائد كثيرة تتعدد باعتبارات مختلفة هى :

١ - بالنسبة الى المتعلم الذى يدرس هذا العلم ويتعلمه

فانه يؤدى به الى أشرف غاية وهى : تحصين عقائده الايمانية الصحيحة ، فينتقل من حال التقليد لما كان عليه آباءه وأجداده الى حال اليقين والتصديق القائم على الأدلة والبراهين .

٢ - دراسة هذا العلم ، والالمام بمسائله تدفع الشخص الى الجهد والاجتهاد فى العمل الصالح ، والتفانى فى الطاعات لارتباط ذلك بقدر معرفته بالله - تعالى - والخوف من عذابه والطمع فى رحمته ، والاجتهاد فى هذه الاعمال سبب فى السعادة والنجاة فى الدار الآخرة .

٣ - أمسا غير المتعلم من الناس ، قد راسته لهذا العلم تصيره نسي قدرة المتعلم ، فيتمكن بذلك من ارشاد المسترشدين ، وهداية الضالين الى الطريق المستقيم بتوضيح الأدلة لهم ، ودفع شبه الواردة على معتقدهم .

٤ - بالنسبة الى العلم نفسه - علم أصول الدين - فان دراسته تحفظ قواعد الدين وأركانه ومسائله فى نفوس المسلمين ، فلا تضعفها شبه الباطليين ، ولا تؤثر فيها أفكار المبتدعين .

٥ - بالنسبة لفروع الدين : فهو بمثابة الاساس لباقي العلوم الشرعية واليه يؤول أخذها واقتباسها ، اذ أنه مالم يثبت وجود الله صانع خالق عالم قادر ، مكلف للمرسل ، منزل للكتب ، لم يمكن أن يتصور وجود علم لله ولا حديث ، اذ ان كل هذه

العلوم متوقفة على علم الكلام ، مرتبطة به ، فدراستنا
لعلم الكلام تعد شيئا ضروريا ، ومقدمة لا بد منها لفهم
باقى هذه العلوم . (١)

تلك هى فائدة علم التوحيد ، ومنها اتضح لنا أنه أصل
العلوم الدينية وأفضلها على الإطلاق .

وإذا علمنا أن موضوع ذات الله — تعالى — وذات رسله
عليهم الصلاة والسلام — إدركنا أنه أشرف العلوم أيضا ، لأن العلوم
تشرف بشرف موضوعاتها .

(١) د . سامى لطفى : الحكمة الدينية للمسلمين ص ١١٤ — ح ١

الأمر التي يجب على المكلف معرفتها

قال ناظم الجوهرة :

فكل من كلف شرعا وجباً . . عليه أن يعرف ما قد وجباً
لله والجائز والمتنعماً . . ومثل ذا لرسله فاستمعاً

قال الشارح :

(فكل من كلف) من الثقلين . والتكليف : الزام ما فيه كلفته
والمكلف هو : البالغ العاقل الذي بلغت الدعوة ، فمن لم تبلغه الدعوة
لا يجب عليه ما ذكر ، ولا يعذب ويدخل الجنة لقوله - تعالى - (وما كنا
معذيين حتى نبعث رسولا) قال الحافظ في الاصابة : ورد من عنده
طسرق في حق الشيخ الهرم ومن مات في الفتره ومن ولد أعشى
أصم ومن ولد ورد ولد مجنونا أو طمرا عليه الجنون
قبل أن يبلغ ، ونحو ذلك . أن كلا منهم
يدلى بحجة ويقول : لو غفلت أو ذكرت لآمنت ، فترفع لهم نار ، ويقال
ادخلوها . فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن امتنع ادخلها
كرها - انتهى - ، والمراد بالأكمة : الذي لا يدري أين يتوجه
وهو الأحق والمعتوه المصح به في الحديث . والله أعلم . قوله
(شرعا) منصوب بمتنع الخافض - أي بالشرع - متعلق بوجبا عليه
لكنه قدمه لفائدة الحصر ، والمعنى : لا يجب على المكلف (أن يعرف)
أي معرفة . (ما قد وجب) عـلا - الا بالشرع - إذ قبله لاحكم أصلا
- لا أصليا ولا فرعيا - كما هو المنقول عن الأشاعرة ، وجمع غيرهم
والمراد : أن يعرف الواجب لله - تعالى - ، وما عطف عليه . أعنى
قوله : (والجائز) في حقه سبحانه وتعالى كذلك ، (والمتنعما) عليه

- سبحانه - كذلك ولو بدليل اجمالى يخرج به المكلف من التقليد الى التحقيق لقوله - تعالى - (فاعلم انه لا اله الا الله) وحديث (امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) والاجماع على ذلك .

والواجب : ما لا يتصور في العقل عدمه ضرورة - كالتحيز للجرم ، أو نظرا كوجوب القدم له - تعالى - ، والمستحيل ، ما لا يتصور فسى العقل وجوده ضرورة - كتعزى الجرم عن الحركة والسكون ، أو نظرا - كالشريك له - تعالى - ، والجائز : ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه ضرورة كالحركة أو السكون للجرم - أو نظرا - كتعذيب المطيع واثابة العاصي - ومثل للثلاثة أقسام بحركة الجرم وسكوته ، فالواجب ثبوت أحدهما لا يعينه ، والمستحيل خلوه عنهما جميعا ، والجائز ثبوت أحدهما له معينا بدلا من الآخر ، والمراد معرفة جميع جزئيات هذه الكليات بحسب الطاقة البشرية ، ولو بقانون كللى ، ودخل فسى المكلف العوام ، والعبيد ، والنسوان ، والخدم ، فانهم مكلفون بمعرفة العقائد عن الأدلة - متى كان فيهم أهلية فهمها - والاكفاهم التقليد ، (ومثل ذا) أى ويجب بالشرع أيضا على كل مكلف أن يعرف مثل ما ذكر - من الواجب والجائز والمستحيل - (لرسله) سبحانه وقوله (فاستمعوا) تكملة .

المسألة الثالثة

الأمور التي يجب على المكلف معرفتها

بعد أن بين ناظم الجوهرة وشارحها : أن العلم بأصول الدين واجب ، وأوضحنا لكم سابقا المراد بالعلم ، وأصول الدين ، شرع الناظم في بيان العقائد الإسلامية التي يجب على المكلف معرفتها ، وأثبت في صدر ذلك البيان : أن معرفة تلك العقائد واجبة شرعا . وفي هذا المقام قال ناظم الجوهرة :

فكل من كلف شرعا وجبا . . عليه أن يعرف ما قد وجبا
لله والجائز والمستنعا . . ومثل ذلك الرسل فاستمعنا

وسراده بذلك أن يقول :

(أن كل مكلف يجب عليه وجوبا شرعا أن يعرف ما يجب لله - تعالى من صفات ، وما يجوز في حقه ، وما يستحيل عليه ، وكذلك في حقوق الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فيعرف ما يجب وما يجوز في حقهم وما يستحيل أو يمتنع عليهم) .

- وحتى يستبين لنا هذا البحث ، وجب علينا أن نتناول بالشرح والتوضيح عدة أمور .

اولا : معنى التكليف

لقد ذكر شارح الجوسرة تعريفين للتكليف فقال : التكليف (الزام ما فيه كلفة) - أى طلب ما فيه مشقة طلبا حازما .

واعترض على هذا التعريف : بأنه لا يتناول من الأحكام الشرعية التكليفية الا الوجوب لكونه الزاما بالفعل ، والتحريم لكونه الزاما بالترك ، وعلى هذا لا يشمل الندب والكراهة ، والاباحة مع كونها أحكاما شرعية .

فالتعبير بالزام فى التعريف : يجعله غير جامع لبقية أقسام الحكم الشرعى الثلاثة المذكورة ادلا الزام فيها ، وكون التعريف غير جامع باطل .

التعريف الثانى قال فيه : التكليف طلب ما فيه كلفة .

فالتعبير (بطلب) فى هذا التعريف بدلا من (الزام) فى التعريف السابق يجعل التعريف اكثر اتساعا وشمولا ، كما يعتمد هذا التعريف صحيحا لأنه كما يتناول الوجوب والتحريم ، يتناول - أيضا - الندب والكراهة ، لأن الطلب قد يكون جازما فيشمل الوجوب والتحريم ، وقد يكون غير جازم فيشمل الندب والكراهة .

أما الاباحة فان لم يتناولها التعريف الثانى ، فهذا أمر لا يقدح

ففي صحته ، لانها وان كانت من الأحكام الشرعية ، وقسم منها —
الا لأن المباحات أمور مهمة لا يتعلق بها التكليف ، لأن معسني
قولنا : أن هذا الشيء مباح ، أي لا إثم في فعله ، ولا إثم في
تركه ، ولا ينفي الشيء الا حيث يصح ثبوته . وعلى هذا فلا يعيب
التعريف عدم اعتداله على هذا القسم من أقسام الحكم .

ثانيا : معنى المكلف

المكلف : بفتح اللام : هو البالغ العاقل السليم الحواس الذي
بلغته الدعوة وهذا خاص بالانسان فيشمل العوام والعبيد والنساء والخدم
فانهم مكلفون .

أما الجن ، فان شرط البلوغ غير معتبر في حقهم لكونهم مكلفين
من أصل الخلقة على حد تعبير الشيخ محمد الأيوبي^(١) ، والشيعيون
البيجوري في حاشيتهما .^(٢) فلا يتوقف تكليفهم على البلوغ .

أما الملائكة : فليسوا مكلفين حقيقة في رأي أهل السنة . ويرى
بعض العلماء أن الملائكة مكلفون فيما عدا معرفة الله — تعالى — فلا
تكليف لهم في هذه المعرفة لأنهم مطبوعون على معرفته — تعالى —

(١) محمد الأيوبي : حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرية
ص ٢٩ ط صبيح سنة ١٩٥٣ .

(٢) البيجوري : في معرفة النبوة على يد العلامة الترمذية ص ٣٤ ط الجهاز
المركزي سنة ١٩٣٦ .

واستشهد من ذهب الى القول بتكليف الملائكة بقوله - تعالى -
في حقهم : (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)^(١) غاية
ما في الأمر أنهم معصون .

ثالثا : شروط التكليف

من تعريف المكلف السابق يتضح لنا شروط التكليف ، والتي نجعلها
في شروط أربعة هي :

- ١ - البلوغ .
- ٢ - العقل .
- ٣ - سلامة الحواس .
- ٤ - بلوغ الدعوة .

فمن لم يستوف هذه الشروط الأربعة فهو خارج عن دائرة التكليف
أي غير مكلف ، واليك بيانها بشئ من التفصيل :

١ - البلوغ :

يقول الشيخ محمد الأمير في حاشيته : (ان البلوغ شرط في تكليف
الانسان فقط) أما الجن والملائكة فقد بينا موقفهما حيال هذا الشرط .

(١) سورة التحريم آية : ٦

وشرط البلوغ يخرج الصبي عن التكليف • فهو غير مكلف • وعلى هذا فان فارق الصبي هذه الحياة قبل البلوغ فهو ناج حتى لو كان من ذرية الكفار • فلا يحاقب على كفر أو غيره • وذلك لعموم قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (رفع القلم عن ثلاث الحديث) وذكر منهم (الصبي حتى يبلغ) •

وقد خالف في شرط البلوغ • الحنفية والماتريدية حيث ذهبوا الى القول : بأن الصبي مكلف بالايمان بالله دون غيره لوجوب العقل عنده • وحملوا رفع القلم عن الصبي الوارد في الحديث على غير الايمان من الشرعيات • لأن العقل يكفى في نظرهم لمعرفة الايمان والوصول اليه • ويترتب على رأيهم هذا : أن أولاد الكفار - ان لم يؤمنوا غير ناجين من النار •

والحق في ذلك ما ذهب اليه أهل السنة لأن حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعم الجميع •

٢ - العقل :

من شروط صحة التكليف : العقل • وهذا الشرط أخـرج المجنون والسكران غير المتعمد • أما من تعمد السكر فيجـرى عليه حكم تكليفه الأصلي •

وعلى هذا فمن بلغ مجنوناً أو سكراناً بأن نشأ كذلك واستمر بحالته

حتى مات ، فهو غير مكلف ، فلا مساءلة له ، ولا عقاب عليه .

أما من طرأ عليه الجنون بعد البلوغ ، فحكمه حكم حالته قبل الجنون ، فإذا كان مؤمنا قبل الجنون مباشرة حكم عليه بالإيمان وإذا كان غير مؤمن قبل الجنون حكم عليه بعدم الإيمان ، وهذا معنى قول علماء الكلام : (من طرأ عليه الجنون بعد البلوغ فحكمه حكم من مات بعد البلوغ) أى يحكم عيه بحسب حالته قبل الموت .

وسا ذكرناه من تغريعات بالنسبة للمجنون ، تنطبق على السكران الذى لم يتعمد السكر .

٣ - سلامة الحواس :

الشرط الثالث من شروط صحة التكليف هو : سلامة الحواس اذ أن صلاحيتها ضرورية ولازمة لصحة التكليف ، فلو خلق الله - تعالى - رجلا فاقد الحواس لم كان أعمى ، أحم ، أبكم ، أو جمع بين الأولين فقط ، فهو غير مكلف لكونها حواس مفقودة تفقده استطاعة معرفة شئ عن الدين ، وفقدان تلك الحواس يعد مبررا لمقوط التكليف عنه ، قال - تعالى - : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) . (١)

٤ - بلوغ الدعوة :

هذا هو الشرط الرابع من شروط التكليف عند أهل السنة

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٦

فلكى يكون الشخص مكلفاً لا بد من وصول دعوة بشرع صحيح ، جاء به رسول أرسل اليه .

وعلى هذا فمن لم تصله دعوة أو لم تبلغه رسالة ، لأن نشأ في شاطئ جبل أو في مجاهل الغابات ، أو كان بعيداً عن وسائل الاعلام الاسلامية أو غير ذلك فهو غير مكلف .

وقد خالف في تساخر هذا الشرط المعتزلة حيث ذهبوا الى القول : أن البالغ العاقل مكلف حتى ولو لم تبلغه الدعوة ، فلم يشترطوا بلوغ الدعوة كما ذهب الى ذلك أهل السنة ، لأن العقل عند المعتزلة قادر على أن يصل الى الايمان وحده ، وقادر على أن يعرف حسن الأشياء وقبحها ، والشرع مؤيد للعقل فقط .

الرد على المعتزلة :

لانسلم لكم أن المعرفة تكون بالعقل قبل ورود الشرع . لأن - الحسن ما حسنه الشرع والقبيح هو ما قبحه الشرع ... وقولكم هذا مردود أيضاً بقوله - تعالى - : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) . (١)

ومن هنا يتضح لنا صحة ما ذهب اليه أهل السنة ، من أن بلوغ الدعوة من الشروط الأساسية لصحة التكليف .

(١) سورة الاسراء آية ١٥

بقى هنا سؤال مفاده : هل يكفي بلوغ دعوة أى نبي —
الانبياء حتى لو كانت دعوة سيدنا آدم — عليه السلام — لكون التوحيد
ليسأمرأ خاصا بأمة دون أمة ، أم لابد من بلوغ دعوة رسول خاص
بالمكلفين ؟

— وللإجابة عن هذا نقول :

لا بد من وصول دعوة الرسول الذى ارسل للمكلفين خاصة
حتى يصح التكليف فعيسى — عليه السلام — مثلا : أرسل الى
بنى اسرائيل وحدهم ، فالعرب غير مكلفين بالايمان بدعوته فى زمنه
حتى ولو بلغتهم ، لأنه لم يرسل اليهم .

كذلك بنوا اسرائيل الذين لم يدركوا أنبياء من أنبيائهم ، وبلغتهم
الدعوة بعد أن بدلت التوراة والانجيل غير مكلفين لأنهم لم يبلغهم
شرع صحيح .

فالعرب قبل رسولنا — صلى الله عليه وسلم — وبنوا اسرائيل
الذين لم يبلغهم الشرع الصحيح هم من أهل الفترة : (وهم
هؤلاء الذين عاشوا فى فترة خلت من الرسل بأن كانوا بين أزمنة
الرسل ، أو كان وجودهم فى زمن الرسول الذى لم يرسل اليهم) .

هؤلاء جميعا ناجون حتى لو بدلوا وعبدوا الأصنام . ولا يقدح
فى ذلك ماورد عن الرسول الكريم — صلى الله عليه وسلم — حيث

أخبر بأن جماعة من أهل الفترة في النار كما يرى القير ، وحائسهم
الطائي ، وبعض آباء الصحابة ، فان بعض الصحابة سأل - صلى
الله عليه وسلم - وهو يخطب فقال : أين أبي ؟ قال : فسي
النار .

لأن الأحاديث التي وردت بهذه الأخبار أحاديث أحاد ، وهي
لا تعارض الدليل القطعي وهو قوله - تعالى - : (وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا) (١)

كما يجوز أن يكون تعذيب من صح تعذيبه منهم لأمر يختص
به ، يعلمه الله - تعالى - ورسوله .

إذا علمنا أن الرأي الراجح هو القول : بأن أهل الفترة
ناجون ، أدركنا أن أبوه - صلى الله عليه وسلم - ناجيان لكونهم
من أهل الفترة .

رابعاً : الأمور التي يجب على المكلف

معرفة

أجمع العلماء الذين يعتمد باجماعهم على أن معرفة العقائد
الدينية (وفي قدمتها معرفة ما يجب لله - سبحانه وتعالى - وما يجوز
في حقه وما يستحيل عليه ، وكذلك بالنسبة لرسوله - عليهم الصلاة

والسلام -) واجبة على المكلفين ذكرور كانوا أم اثاث ، وجوباً
عينياً بدليل ولو اجمالى ، يخرج به المكلف من دائرة التقليد
الى التحقيق .

أما معرفة تلك العقائد بأدلتها التفصيلية فهي فرض كفاية
على المسلمين فيكتفى بوجود من يلم بهذه الأدلة التفصيلية على
النحو الذى ذكرناه فى المسألة السابقة حتى يسقط الفرض عنهم .

وقد استدل هؤلاء العلماء على وجوب هذه المعرفة بالكتاب
والسنة والاجماع :

- اما الكتاب : فيقول - تعالى - (فاعلم انه لا اله الا الله)^(١)
وجه الدلالة فى هذه الآية : أن الله أمرنا بالعلم الذى هو
المعرفة . والأمر للوجوب .

- أما السنة : فاستدلوا بحديث رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله
الا الله . وأن محمداً رسول الله الخ الحديث) وقال
الشيخ محمد الأمير : والحق أنه ليس فى الحديث تصريح بوجوب
المعرفة بالدليل فلعله رآها شأن الشهادة .^(٢)

(١) سورة محمد آية ١٩

(٢) الشيخ محمد الأمير حاشية الأمير على شرح عبد السلام ص ٣١

أما في جانب الاجتماع :

فلأن الأمة أجمعت على وجوب الايمان الذى هو المعرفة العليية
كما أجمعت على وجوب العبادة من صلاة وصيام وزكاة وحج ، ولا تتصور
العبادة الا بعد معرفة المعبود ، فمعرفة المعبود مقدمة للواجب المجمع
عليه فهى واجب مجمع عليه .

هذا رأى أهل السنة وقد خالف فى ذلك بعض المعتزلة حيث
ذهبوا الى القول بأن معرفة العقائد الدينية لا يكفى فيها الدليل الاجمالى
بل لابد من الدليل التفصيلى ، والقدرة على افحام الخصوم ودفع الشبه .

وقولهم هذا مردود . . . لانهم يذهبهم هذا قد ضيقوا رحمة
الله الواسعة ، وجعلوا الجنة حكرا على طائفة يسيرة من الخلق ، فالحق
أن الواجب وجوبا عينيا هو المعرفة القائمة على الدليل الاجمالى لا استحالة
أن يقدر كل أحد على الدليل التفصيلى .

خامسا : المعرفة وطريق وجوبها

١ - تعريف المعرفة :

المعرفة والعلم مترادفان : أى بمعنى واحد فى أغلب الآراء ، وهذا
المعنى هو : (الادراك الجازم المطابق للواقع ، الناشئ عن دليل)

- فالادراك : جنس في التعريف يشمل الجازم وغير الجازم .
- الجازم : قيد أخرج ماعداء من الشك والظن والوهم .
- المطابق للواقع : قيد ثان أخرج به غير المطابق للواقع كجزم
النصارى بحقيد التثليث .
- الناشئ عن دليل : قيد آخر أخرج به التقليد ، فليس كل منهما
معرفة .

٢ - طريق وجوب المعرفة :

اختلف العلماء في طريق وجوب المعرفة . هل طريق وجوبها
الشرع أم العقل . . . واليك بعض هذه الآراء بشيء من التفصيل .

الرأي الأول : رأي الأشاعرة :

ذهب الأشاعرة ، وجمع غيرهم إلى أن معرفة الله - تعالى - وجهت
عندهم بالشرع ، وكذا سائر الأحكام ، أي أن الشرع أوجب على الملوك
أن يعرف كل ذلك . فلا حكم قبل الشرع لا أصليا ولا فرعيا ، أما العقل
فهو مهيد للشرع فقط ، وعلى هذا قبل إرسال الرسل ، وانزال الكتب
لا يجب شيء على الإطلاق .

الرأي الثاني : رأي المعتزلة :

ذهبوا إلى القول بأن معرفة الله - تعالى - لا تنال إلا بحجة
العقل وكذا معرفة سائر الأحكام لكونها فرع على معرفة الله - تعالى - .

بتوحيده وعدله ^(١) أما الشرع فهو مؤكد للعقل ومقوى له .

وليس معنى هذا أنهم ينفون الشرع أصلا ولا كفروا قطعا ، بل مرادهم من هذا أن العقل قادر على الاستقلال بالمعرفة . غاية الأمر أن الشرع تابع للعقل عندهم وليس العكس .

وقد بنى المعتزلة كلامهم هذا على قاعدة التحسين والتقييح العقليين . فالحسن عندهم ما حسنه العقل ، والتقييح عندهم ما قبحه العقل ، بمعنى أن العقل إذا أدرك أن هذا الفعل حسن بحيث يمدح فاعله على فعله ، ويذم على تركه حكم العقل بوجوبه ، والافهمو قبيح .

الرد على مذهب المعتزلة :

وقد منع أهل السنة مذهب المعتزلة واستدلوا على بطلانهم بأمرين :

الاول : أن الحسن هو ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه الشرع فليس للعقل دخل في ذلك ، لأن حسن الأعمال وقبحها ليسا ذاتيين فيها حتى يستقل العقل بأدراكها .

الثاني : أن العقل قاصر عن ادراك حسن الاشياء وقبحها لاختلاف حكمه تبعا لاختلاف البيئة والمؤثرات النفسية .

(١) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٨٨

الرأى الثالث : للماتريدية :

ذهب الماتريدية الى أن العقل وان لم يستقل بادراك الأحكام .
الا أن المعرفة وحدها هى التى يمكنه ادراكها . بمعنى أنه لو لم
يكن هناك شرع لأدرك العقل المعرفة استقلالاً لوضوحها .

الفرق بين رأى المعتزلة والماتريدية ويتلخص فى أمرين :

١ - المعتزلة يقولون : ان المعرفة وسائر الأحكام وجبت بالعقل ، أما
الماتريدية فيقولون : ان المعرفة وحدها هى التى وجبت بالعقل
أما سائر الأحكام فلا طريق لوجوبها إلا الشرع .

٢ - المعتزلة يجصلون العقل يستقل بالأحكام على الأفعال بناء على
ما فيها من حسن وقبح ، ويأتى الشرع مؤكداً ومقرباً للعقل بما
على وجوب الصلاح والأصلح فى اعتقادهم على الله . (١)

أما الماتريدية فانهم يرون أن ايجاب المعرفة من الله - تعالى
بمحض اختياره ، غير أن هذا الحكم لو لم يرد به شرع أمكن للعقل
أن يفهمه ويدركه عن الله - تعالى - لوضوحه وليس على تحسين
ذلك بل هو تابع لا يوجب الله - تعالى - عكس ما قالت المعتزلة (٢)

(١) الشيخ محمد الأمير : حاشية الأمير على شرح الشيخ عبد

ونخلص ما تقدم ، أن الحق ما ذهب اليه الأشاعرة وهو : أن
طريق وجوب معرفة الله - تعالى - هو الشرع ، لأن العقل لا يستقل
بذلك .

وإذا كان قد وجب على المكلفين شرعا معرفة العقائد الدينية
وفي مقدمتها معرفة الله - تعالى - ومعرفة رسله - عليهم الصلاة
والسلام - فماذا تعنى المعرفة بالنسبة لله - تعالى - ولرسله
عليهم السلام - ؟

اعلم أن معرفة الله - تعالى - ليس المقصود منها معرفة
ذاته ، أو أدراك كنهه وحقيقته ، إذ لا يعرف ذاته وكنهه حقيقته
إلا هو ، فضلا عن كون معرفته - تعالى - بهذه الكيفية أمرا فسوق
الطاقة البشرية ، ومحاولة الوصول إلى ذلك طمع في محال . ف سبحانه
من لا يعلم قدره غيره ، ولا يبلغ الواصفون صفته .

فالعقول بطبيعتها قاصرة عن إدراك ذاته - تعالى - ، بل
إن الشرع قد نهانا عن مجرد التفكير في ذاته . قال رسول الله - صلى
الله عليه وسلم : (تفكروا في آلاء الله ومخلوقاته ، ولا تفكروا في ذاته
فإنكم لن تقدروا قدره) أي لن تعظموه - تعالى - حق تعظيمه .
وفي الحديث الشريف : (تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فإنه
لا تحيط به الفكرة) وبالجمل : لا يعرف الله إلا الله .

وأنما المقصود من معرفة الله هو معرفة ما يجب لله - تعالى -

وما يستحيل عليه ، وما يجوز في حقه - سبحانه - من الصفات ، وكذلك الحال بالنسبة لرسوله الكرام .

ومن هنا لزم أن نبين معنى الواجب ، والجائز ، والمستحيل باعتبارها أقسام الحكم العقلي التي أوجب الشرع على المكلف معرفتها لأن تصور مفاهيم هذه الأقسام الثلاثة من مبادئ علم الكلام ، فالشرع فيه متوقف على تصورهما لأن صاحب علم التوحيد تارة يثبت هذه الثلاثة وتارة ينفيها ، فإذا كان الشارح في تعلم هذا العلم غير متصور لها لم يعلم ما أثبت ولا ما نفى فنقول

- الواجب : عرفه شارح الجوهرية بقوله : (هو لا يتصور فليس العقل عدله) وقد أورد الشيخ البيجورى هذا التعريف في شرحه للجوهرة . (١)

- وقد اعترض على هذا التعريف بما يأتي :
التعريف ربط الواجب بتصور العقل ، والأولى عدم ربط الواجب بالعقل ، لأن الواجب واجب في ذاته وجد عقل أو لم يوجد .

- لذا عدل الشيخ محمد الأمير في حاشيته عن هذا التعريف إلى تعريف آخر قال : (٢)

(الواجب : ما لا يقبل الانتقاء) أى أنه الموجود الذى يأبى

(١) البيجورى : تحفة المريد على شرح الجوهرية التوحيد ص ٢٨

(٢) الشيخ محمد الأمير : حاشيته الأمير على شرح عبد السلام ص ٣١

العدم لذاته ولا يقبله ، فالشيء الذى لا يقبل الانتقاء يقال
له : الواجب ، وهو قسمان :

ضرورى - نظرى

فالضرورى :

هو ما لا يحتاج ادراك وجهه الى نظر واستدلال
ويسمى بديهى كالتحيز للجرم . فالتحيز للجرم - وهو
أخذ الجرم قدرا من الفراغ - واجب ، بمعنى أن الجرم
مادام موجودا يجب أن يتحيز ، فالتحيز واجب بغير
وجود الجرم فإذا عدم الجرم عدم التحيز .

أما وجود المولى - سبحانه - فواجب مطلق
لا يقبل العدم بحال .^(١)

والنظرى :

هو ما يحتاج ادراك وجهه الى نظر واستدلال : كثبوت
الصفات لله - تعالى - قدرته - تعالى - مثلا يحتاج
ثبوتها الى نظر واستدلال لأن بعض العقول لا تسلم
بذلك دون دليل ، فوجهها وجوب نظرى .

الجائز : وقد عرفوه بأنه ما يصح فى نظر العقل وجوده - تارة
وعدمه تارة أخرى . وهو قسمان :

(١) الشيخ محمد الامير : حاشية الأثير على شرح عبد السلام ص ٣٣

ضرورى : كحركة الجرم أو سكونه .
نظرى : كتعذيب المطيع ، وإثابة العاصى بالنسبة
لله - تعالى - فتلاهما إمران جاثقان
فى حق - تعالى - ومثله انقلاب العصا
شعبانا ، وانفلاق البحر ، فان هذه الأشياء
وان كان وقوعها غير عادى لكن اذا بحث
عنها بالدليل وجد أنها جائزة الوقوع ، وداخلة
تحت تصرف موجد العالم - سبحانه وتعالى
الذى أبدع هذه الاكوان .

المستحيل :

هو ما لا يتصور فى العقل وجوده أو أى شئت
قلت : هو المعدوم الذى يأبى الوجود ولا يقبله
فالشئ الذى لا يقبل الثبوت يقال له : المستحيل
العقلى ويسمى محالا أيضا ، وهو قسمان :
ضرورى : كخلو الجرم عن الحركة والسكون معا
فى وقت واحد . . . لأن الجرم إما
أن يكون متحركا ، أو يكون ساكنا . . . أما
خلوه عن الحركة والسكون معا فهذا امر
مستحيل ، واستحالته لا تحتاج الى دليل .

نظرى : كوجود شريك لخالق العالم

فتخلص مما تقدم أن الأقسام ثلاثة : واجب - جائز - مستحيل
وكل واحد من الأقسام الثلاثة ينقسم الى ضرورى ونظرى ، فالإجماع
سنة ، ويمكننا أن نمثل للأقسام الثلاثة بحركة الجرم وسكونه :

فإن الواجب للجرم ثبوت أحدهما لا بعينه ، والمستحيل : تحرك
الجرم عنهما معا أو اجتماعهما فيه معا لأنه شاقص ، والجائز : ثبوت
أحدهما له على التعيين - الحركة أو السكون - بدلا من الآخر .

وإذا علمنا هذه الأحكام ، فما قامت الأدلة العقلية أو العقلية
على وجوبه لله - تعالى - تفصيلا ، وجب على المكلفين معرفته
تفصيلا وهى الصفات العشر التى سنتناولها بالشرح والإيضاح

وما قامت الأدلة العقلية أو العقلية على وجوبه لله - تعالى -
اجمالا وجب على المكلفين معرفته اجمالاً ، وهو مائة الكمال .

كما يجب على المكلفين معرفة ما يستحيل فى حق - تعالى - تفصيلا
وهو أزداد الصفات الواجبة له - تعالى - وإجمالاً وهو : التنزيه
عن كل نقص ، كذلك الأمر بالنسبة للرسل - عليهم الصلاة والسلام - مع
العلم بأن الواجب فى حقهم والمستحيل والجائز ليست عين الواجب
فى حق - تعالى - وكذلك المستحيل والجائز . فالمراد بالمثاليه
فى قول الناظم : المثلية فى مطلق الواجب والجائز والمستحيل وإن اختلفت
الأفراد والأدلة .

- وإذا عدنا إلى ناظم الجوهره عدنا أن المعنى الإجمالى للبيتين
السابقين هو -

كسل فرد من المكفين - انسانا أو جنا ، ذكرا أو أنثى دون
الملائكة . وان قلنا انهم مكلفون لأن الخلاف في تكليفهم
في غير معرفة الله - تعالى - أما هي فطبيعة فيهم - وجب
عليه من ناحية الشرع معرفة جميع ما وجب أى ثبت لله عقلا وشرعا
وما جاز عليه - تعالى - وما استحال عليه سبحانه .

فالبيت الأول من البيتين أشار الى حكم المعرفة وهو : الوجوب
والى طريق وجهها وهو الشرع ، وهذا رأى أهل السنة ، والى
المقصد من معرفة الله - تعالى - وهو معرفة ما يجب لــــه
وما يستحيل ، وما يجوز عقلا وشرعا ، لأن الواجب من الصفات
عقلى وشرعى ، ووجب على المكلف أيضا أن يعرف مثل المذكور
لرسله من الواجب والجائز والمستحيل .

وقد تناولنا كل هذه الأمور بالشرح والايضاح ، فإذا علمتها
فاستمعن ما ألقى اليك من الأمور استماع تدبر وتفهم ، لأن معرفتها
ترفعك من الجهل والتقليد الى مرتبة التحقيق فتكون إن شاء الله
- من الناجسين .

ايمان القلـد

قال ناظم الجوهر ة :

اذ كل من قلـد فى التوحيد .°. ايمانه لم يخل من ترديد
ففيه بعض القوم يحكى الخلفا .°. وبعضهم حقق فيه الكشف
فقال ان يجزم القول الغير .°. كفى والا لم يزل فى الضير

قال الشارح :

ثم علل وجوب المعرفة السابقة بقوله (اذ كل من) أى انما أوجبنا
على المكلف معرفة ما ذكر بالدليل . لأنه متى كان متأملا لفهم البراهين
ولو اجماليا - و (قلـد) غيره . أى أخذ بقوله (فى) أحكام
(التوحيد) يعنى : علم العقائد الاسلامية من غير حجة ، ولا تفكير
فى خلق السموات والأرض (ايمانه) أى جزمه بما أخذه من أحكام
التوحيد من غيره - بلا دليل عليه - (لم يخل) أى لا يسلم (من
ترديد) أى تردد وتحيير . بل هو مصحوب به ، وذلك يناقض الايمان -
بناء على أنه نفس المعرفة ، أو حديث النفس التابع للمعرفة ، (فقيه)
أى فى صحة ايمانه وعدمها (بعض القوم) المصنفين فى هذا العلم
(يحكى الخلفا) أى الخلاف عن أهله - من المتقدمين والمتأخرين -
فمنهم من نقل عن الأشعرى ، والقاضى ، والاستاذ ، وامام الحرمين ،

والجمهور عدم الاكتفاء بالتقليد في العقائد الدينية ، وعزى للامام مالك ، ومنهم من نقل عن الجمهور ، ومن ذكر عدم جواز التقليد فسى العقائد الدينية ، وأنهم اختلفوا : فمنهم من يقول : المقلد مؤمن الا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح ، ومنهم من فصل فقال : هو مؤمن عاص — ان كان فيه أهليه الفهم والنظر الصحيح — وغير عاص — ان لم يكن فيه أهليه ذلك ، ومنهم من نقل عن طائفة : أن من قلد القرآن ، والسنة القطعية — صح ايمانه ، ومن قلد غير ذلك لم يصح ايمانه — لعدم أمن الخطأ على غير المعصوم ومنهم من جعل النظر والاستدلال شرط كمال فيه ، ومنهم من حرم النظر ، قال العلامة المحلى : وقد اتفقت الطرق الثلاثة — يعنى الموجبة للنظر والمحرمة والمجوزة على صحة ايمان المقلد ، وان كان آثما بترك النظر على الأول ومحل الخلاف في غير النظر الموصول لمعرفة الله — سبحانه وتعالى — ، أما هو : فواجب اجماعا كما أن الخلاف انما هو فيمن نشأ على شاهق جبل مثلا ، ولم يفكر في ملكوت السموات والأرض فأخبره غير معصوم بما يفترض عليه اعتقاده ، فصدقه فيما أخبره به — بمجرد اخباره من غير تفكر ولا تدبر ، وليس الخلاف فيمن نشأ في ديار الاسلام من الأمصار والقرى والصحارى ، وتواتر عندهم حال النبى — صلى الله عليه وسلم — وما أتى به من المعجزة ، ولا في الذين يتفكرون في خلق السموات والأرض ، فانهم كلهم من أهل النظر ، والاستدلال ، وحكى الأمدى : اتفاق الاصحاب على انتفاء كهر المقلد ، وأنه ليس للجمهور الا القول بعصيان بترك النظر — ان قدر عليه — مع اتفاقهم على صحة ايمانه

وأنه لا يعرف القول بعدم صحة إيمان المقلد إلا — لأبي هاشم الجبائي
من المعتزلة ، وقال أبو منصور الماتريدي : أجمع أصحابنا على أن
العوام مؤمنون ما عرفوا بربهم ، وأنه حشو الجنة — كما جاءت به الأخبار
وانعقد عليه الإجماع لكن منهم من قال : لا بد من نظر عقلى فى
العقائد وقد حصل لهم منه القدر الكافى فان فطرتهم جبلت على توحيد
الصانع وقدمه ، وحدوث ما سواه من الموجودات وان عجزوا عن التعبير
عنه باصطلاح المتكلمين — والعلم بالعبارة علم زائد لا يلزمهم — والله
أعلم — (وبعضهم حقق فيه الكشف) أى وبعض القوم كالنجاح السبكى •
حقق الكشف : أى البيان عن حال إيمان المقلد ، وبين حقيقته على
الوجه الحق المطابق للواقع بما يصير به الخلاف لفظيا • (فقال ان يجزم)
المقلد الذى فيه أهليه النظر ، ولا يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع فى
الشبه والضلالات — اعتقاده (ب) صدق (قول الغير) الذى أخبر
به غير المعصوم دون حجة ، وكان جزما مطابقا للواقع من غير شك ولا
ترديد — على وجه يقع معه فى نفسه أنه عالم بما جزم به — صح إيمانه —
و (كفى) عند أهل السنة — الأشعرى وغيره — فى إجراء الأحكام
الدنيوية عليه اتفاقا • فيناكح ، ويؤم ، وتؤكل ذبيحته ، ويرثه المسلمون
ويرثهم ويسهم له ، ويدفن فى مقابرهم ، وفى الأحكام الآخروية — عند
المحققين من أهل السنة — فلا يخلد فى النار — ان دخلهم —
ولا يعاقب فيها على الكفر وماله الى النجاة والجنة لقوله — تعالى —
(ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا) وقوله — عليه السلام —
(من صلى صلاتنا ، ودخل مسجدنا واستقبل قبلتنا • فهو مسلم)

لكنه عاصى بترك النظر (والا) أى وان لم يجزم المقلد عقده بما أخبره به الغير — على الوجه السابق — لم يكفه ذلك الاعتقاد فى صحته اسلامه ، وترتب أحكامه عليه لأنه (لم يزل) واقعا (فى الضير) أى فى حقير الشك المنافى للإيمان لم يتخلص منه — وهذا ليس من محل الخلاف فى شئ لأنه متفقون على عدم صحة إيمانه ، والخلاف فى إيمان المقلد ، انما هو بالنظر الى أحكام الآخرة وفيما عند الله ، وأما بالنظر الى أحكام الدنيا ، فالإيمان الكافى فيها : هو الاقرار فقط . فمن أقر أجريت عليه الأحكام الإسلامية فى الدنيا ، ولم يحكم عليه بكفر . الا اذا اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم .

المسألة الرابعة

التقليد وآراء العلماء في حكم ايمان المقلد

بعد أن بين لنا ناظم الجوهرة وشارحها أن معرفة العقائد الدينية واجبة بالشرع لا بالعقل ، وأوضحنا لنا الأمور التي يجب على المكلف معرفتها على النحو الذي ذكرناه في الشرح أنفاً ، شرع الناظم هنا في بيان أسباب وجوب هذه المعرفة فقال :

اذ كل من قلد في التوحيد .°. ايمانه لم يخل من ترديد
نفية بعض اقوم يحكى الخلقا .°. وبعضهم حقق فيه الكشف
فقال ان يجزم بقول الغير .°. كفى والا لم يزل في الضير

فما معنى التقليد ؟ ومن هو المقلد ؟ وما حكم ايمان المقلد ؟
وهذا ما سنتناوله - بمشيئة الله - بالايضاح في هذه المسألة
فنقول :

تعريف التقليد :

عرف علماء التوحيد التقليد (بأنه الأخذ بقول الغير وقبوله من
غير حجة أو دليل)
والمراد بالأخذ هنا : (الاعتقاد) وسمى هذا تقليداً لأن المقلد

- جعل قول الغير أو فعله كالقلادة له . واليك شرح هذا التعريف :
- المراد بالأخذ : الاعتقاد : أى اعتقاد مضمون قول الغير .
- والمراد بقول الغير : أى المنحصر فى احكام التوحيد فيشمل فعل الغير وتقريره .
- وقولهم من غير حجة أو دليل : قيد فى التعريف بخروج طلبه العلم بعد ان يرشد هم اساتذتهم للأدلة فهم عارفون لا قلدون .
- والقلد : هو من اخذ بقول الغير من غير ان يعرف حجتـه أو دليـله .

بعد ان عرفت معنى التقليد ، والمراد بالقلد ، بقى ان تعرف حكم ايمان القلد ، الذى اضطررت فيه آراء علماء الكلام ، والذى سنحاول ههنا كشف النقاب عن هذه الآراء بشىء من التفصيل والايضاح .

أولا : تحرير محل النزاع

قبل أن نتعرض الى بيان آراء العلماء فى حكم ايمان القلد ، يجدر بنا ان نحرر محل النزاع ببياننا لمواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء فنقول :

١ — اتفق العلماء على ان المقلد غير الجازم — وهو الذى يخالط عقيدته شىء من الشك او الظن او الوهم او ما شابه ذلك — كافرا جماعا .

٢ — اتفق العلماء — ايضا — على ان المقلد الجازم فى العقائد ايمانه صحيح من حيث جريان الاحكام الاسلامية عليه ففى الدنيا ، طالما لم يفعل ما يتنافى مع تعاليم الدين ، ولم يات بامور تتنافى مع حقيقة الايمان كأن يعبد غير الله — تعالى — ، أو يمزق دستور الاسلام ، أو يستهزئ برسول الله — صلى الله عليه وسلم — . . الى غير ذلك .

فاذا أتى بشىء من ذلك كان كافرا فى الدنيا والآخرة والا فإيمانه صحيح ، ذلك أنه يكفى فى اعتبار الايمان فى الدنيا الاقرار بالشهادتين ، فاذا أقر بهما أجرنا عليه أحكام الاسلام فى الدنيا ، حينئذ المسلمات ومؤمن المسلمين ، وتوكل ذبيحته ، ورثة المسلمون وورثتهم ، ويدفن فى مقابرهم ، واستدل العلماء على ذلك بقوله — تعالى — : (ولا تقولوا لمن أتى اليكم السلام لصلىتم) (١) ويقول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : (من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا فهو مؤمن) .

٣ — اتفق العلماء على ان الذين نشأوا في ديار الاسلام — من
الانصار والقرى والصحارى — وتواتر عندهم حال النبي .
— صلى الله عليه وسلم — وما أتى به من المعجزات —
والذين يتفكرون في خلق السموات والأرض — واختلاف
الليل والنهار وسائر الآيات الكونية — اذا آمن هؤلاء
كنتيجة للنظر فيما تواتر اليهم من المعجزات — وفيما توجهوا
اليه من الآيات — هؤلاء ليسوا قائلين بل هم مستدلون
بفطرتهم — يؤمنون استدلالا وان كانوا عاجزين عن التعبير عن
هذا الاستدلال بلغة المتكلمين واصطلاحاتهم .

فالخلاف ليس في هؤلاء وانما هو فيمن نشأ في عزلة —
كمن نشأ في شاطئ جبل مثلا — ولم يتفكر في خلق السموات
والأرض واختلاف الليل والنهار — فأخبره انسان بما يجب
عليه اعتقاده — فصدقه فيما أخبره به — بمجرد اخباره من غير
تفكير ولا تدبر .

٤ — ذكر الشيخ (عبد السلام) شاح الجوهرة : ان الخلاف انما
هو في النظر الموصول لغير معرفة الله — تعالى — أما
النظر في معرفة الله — تعالى — فقد اتفق العلماء على أنه
واجب حيث لا يكتفى بالتقليد في معرفته — تعالى —

هذه مواطن اتفاق العلماء في هذه المسألة — وتأملها يتضح
لك أن محل النزاع بين العلماء أصبح محصورا في حكم ايمان القلبد

فى العقائد الدينية فى غير معرفة الله - تعالى - ، وكان جازماً
بما قلد فيه ، ونشأ فى غير ديار الاسلام ، ولم يتفكر فى خلق السموات
والأرض ، والاختلاف انما هو بالنسبة لصير ذلك القلبد فى الآخرة ؛
أى نجاته فيها ، أو عدم نجاته .

- فمن ذهب من العلماء الى القول بصحة ايمانه حكم بأئسه .
لا يخلد فى النار بل مآله الجنة كسائر المؤمنين .
- ومن حكم منهم بعدم صحة ايمانه حكم بخلوده فى النار
كسائر الكافرين . ذلك لأنه فى الدنيا لا قائل بانه يعامل
معاملة الكافر بل معاملة المسلم .

ومما تقدم نخلص بالنتائج التالية :

- ١ - أئ القلبد فى معرفة الله - تعالى - كافر اجمالاً .
- ٢ - القلبد غير الجازم كافر اجمالاً .
- ٣ - القلبد الناشئ فى ديار الاسلام مؤمن اجمالاً .
- ٤ - القلبد بالنسبة للدنيا وأحكامها مؤمن اجمالاً .

حكم ايمان القلبد

اختلف العلماء فى حكم ايمان القلبد - الذى حددناه سابقاً -
بالنسبة لصيره فى الآخرة على ستة أقوال :

الأول :

نقل عن جمهور المتكلمين وعلى رأسهم الامام الأشعري ه
والقاضي الباقلاني والاسكاذ الاسفراييني ه وامام الحرمين : الجويني
قولهم : (ان التقليد في العقائد لا يكفي ه بمعنى عدم صحة ايمان
القلد ه فيكون القلد كافرا ه وهذا القول مبنى على وجوب المعرفة
وجوب أصول (١) .

واستدل أصحاب هذا الرأي بقوله - تعالى - : (فاعلم انه
لا اله الا الله) (٢) حيث أمر الله - سبحانه - بالعلم دون الاعتقاد
وبينهما فرق (٣) .

ويقوله - تعالى - (قل هذه سبيلي أدعو الى الله على
بصيرة أنا ومن اتبعني) (٤) والبصيرة معرفة الحق بهلية ه فمن لم
يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعا للنبي ه

وبحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من مات وهو
يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة) ولم يقل - صلى الله عليه وسلم -
وهو يعتقد ه والأمر بالنظر وذا التقليد في القرآن كثير ه

(١) عقيدة أهل التوحيد الكبرى - السنوية - السنوية ص ٢٩ .

(٢) سورة محمد آية : ١٩ .

(٣) العلم هو المعرفة وهي حكم الذهن المطابق عن دليل أما
الاعتقاد فلا دليل معه ه

(٤) سورة يوسف آية : ١٠٨ .

كما استدلوا — أيضا — بقولهم : ان حقيقة الايمان لا بد فيها من المعرفة سواء كانت جزءا من الايمان أو شرطا في صحته ، والقلد فاقد للمعرفة لأنه لا دليل عنده ، فيكون فاقدًا للإيمان ، لأن فقد الجزء فقد للكل ، وانعدام الشرط انعدام للمشروط .

— ويمكن الرد على أصحاب هذا الرأي : بأن المقصود من الايمان التصديق والاذعان ، وأما المعرفة فهي وسيلة من وسائله ، فمتى حصل الايمان بدونها أى عن طريق التقليد فقد حصل المقصود ، والأمر بالعلم والنظر والبصيرة المفهوم من الآيات السابقة ، فهو للوجوب الفرعى لا الأصلى .

الثانى :

ذهب بعض المتكلمين الى أن التقليد وان كان كافيا فى العقائد الدينية الا أنه لا يجوز .

ومعنى هذا : أن المقلد يكون عاصيا أثما بترك النظر ، سواء كان لديه استعداد للنظر والاستدلال ، أم لا يوجد لديه أهلية فسى معرفة ذلك .

ورأيهم هذا مبنى على أن المعرفة من واجبات الفروع فمن تركها كان عاصيا .

— وهذا رأى ضعيف ، لأن فيه تعميم للعصيان والاثم على

— القادر على النظر ، والعاجز عنه وقد قال — تعالى — :
(لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (١)

الثالث :

ذهب أصحاب هذا الرأي الى أن التقليد فى أمور العقائد مع
الجزم القاطع يكفى لصحة الايمان ، ويكون القلد عاصيا بالتقليد ان
كان أهلا للنظر والاستدلال ، أما من لم يكن أهلا للنظر فتقليده كاف
ولا اثم عليه . وهذا الرأي أيضا مبنى على أن المعرفة واجبة وجوب
الفروع شأنها شأن الزكاة والحج وغير ذلك من فروع الشريعة ، فمن لم
يحصلها اثم .

واستدل أصحاب هذا الرأي بأن النبى صلى الله عليه وسلم —
قبل من الناس الايمان ، ولم يطالبهم بالدليل ، وكذلك فعل الخلفاء
الراشدون من بعده ، وحينما سئل النبى — صلى الله عليه وسلم —
عن الايمان قال : (أن تؤمن بالله وملائكته) الحديث .

فقبول النبى والخلفاء الراشدين من بعده الايمان من عامة
الناس بدون مطالبتهم بالدليل ، أو تعليمهم الأدلة ، وذكر النبى —
صلى الله عليه وسلم — فى اجابته عن سؤال السائل الايمان والتصديق
بدون تعرض للدليل برهان على كفاية التقليد .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

الرابع :

ذهب بعض المتكلمين الى القول : بأن من قلد القرآن والسنة القطعية صح ايمانه لا تباعه القطعى ، ومن قلد غير ذلك لم يصح ايمانه لعدم أمن الخطأ على غير المعصوم .

— لكن يقال لهؤلاء البعض : ان تقليد القرآن والسنة القطعية هو تقليد للرسول — صلى الله عليه وسلم — فهذا المذهب ^{ليس} بين التقليد فى شئ بل هو معرفة بالعقائد معرفة استدلالية ، غاية الأمر أنه استدلال اجمالى ، فعدده من التقليد خطأ .

الخامس :

ذهب بعض المتكلمين الى أن التقليد كاف فى صحة الايمان ، والمقلد مؤمن غير عاصر مطلقاً لأن الاستدلال على العقائد شرط كماله فمن كان فيه أهلية النظر ولم ينظر فقد ترك الأولى ، ولا اثم عليه .

السادس :

ذهب أصحاب هذا الرأى الى القول بأن ايمان القلد صحيح ويحرم عليه النظر ، لأن النظر والاستدلال فى العقائد الدينية حرام .

وقد بنى أصحاب الرأى الخامس والسادس قوليهما على أن المعرفة غير واجبة ، وهذا مخالف للحق الذى أجمعت عليه الأمة ، وعلى هذا فلا يعتد بهذين الرأيين لخالفتهما الاجماع .

وتحريم النظر فى العقائد الدينية فى الرأى الأخير يجب عليه على النظر المنهى عنه وهو الجدال بالباطل تحتنا ولجاجة كمال قال تعالى : (وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) ^(١) وقوله تعالى : (ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم) ^(٢) أما الجدال بالحق للحق فمأمور به قال تعالى : ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ^(٣) والقرآن الكريم ملئ بالآيات التى تحث المكلفين على النظر .

تلك آراء العلماء فى ايمان القلده ، وبعد استعراضنا لهذه الآراء ، وابطال علماء الكلام للرأى الأول والثانى والرابع والخامس والسادس للأسباب التى ذكرناها ، يتضح لنا أن الرأى الرابع من هذه الآراء هو الرأى الثالث القائل بصحة ايمان القلده الجازم فمضى أمور العقائد ، ويكون القلده عاصيا اذا ترك النظر والاستدلال مع القدرة عليهما ، أما من لم يكن أهلا للنظر ، فتقليده كاف ولا اثم عليه .

(١) سورة غافر آية : ٥

(٢) سورة الحج آية : ٣

(٣) سورة النحل آية : ١٢٥

فهذا المذهب يعتبر أصح المذاهب ، وأولاها بالقبول ، ولعل ما يعيننا على ترجيح هذا المذهب ما يأتي :

١ - ما نقله شارح الجوهرة عن الأمدى حيث قال : (انتقصت الأصحاب على انتفاء كفر القلند ، وأن ليس للجمهور الا القول بعصيانته بترك النظر ان قدر عليه مع اتفاقهم على صحة ايمانه ، وأنه لا يعرف القول بعدم صحة ايمانه الا لأبي هاشم مسنن المعتزلة) .

٢ - مقاله الشيخ أبو منصور الماتريدي : (أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بربهم ، وأنهم حشو الجنة ، كما جاءت به الأخبار ، وانعقد عليه الاجماع ، لكن منهم من قال : لا بد من نظر عقلى فى العقائد وقد حصل لهم القدر الكافى ، فان فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدرته وحدوث ما سواه مسنن الموجودات ، وان عجزوا عن التعبير عنه باصطلاح المتكلمين ، والعلم بالعبارة علم زائد لا يلزمهم والله - تعالى - أعلم) .

بقى لنا فى نهاية هذه المسألة أن نسأل سؤالا . . هل الخلاف فى التقليد خلاف حقيقى أم غير حقيقة ؟

- وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

لقد ذكر شارح الجوهرة رأيا فى التقليد نسبته الى طائفة من المتكلمين منهم التاج السبكى قال ما حاصله :

ان الخلاف فى التقليد خلاف لفظى لم يرد فيه النفى والاثبات
على معنى واحد حتى يكون خلافا حقيقيا . بل من أثبت كفاية
التقليد أراد معنى ، ومن نفى كفايته أراد معنى آخر .

— فالتقليد الذى يكفى فى الايمان هو الادراك الجازم الذى
لا يعترضه أدنى شك بحيث يجزم صاحبه ان ادراكه هذا
مطابقا للواقع . . . ولا بد أن يكون ذلك المقلد أهلا للنظر
والاستدلال لا يخشى عليه من الخوض فى الاستدلال الوقوع
فى الشبه والضلal .

هذا المعنى هو المراد لمن قال ان التقليد كافى
الايمان الا أن صاحبه عاص بترك النظر .

— أما اذا لم يجزم المقلد على هذا الوجه بأن كان تقليده
مشوبا بالشك فهذا المعنى هو المراد من التقليد عند
من ذهب الى ان التقليد لا يكفى .

والحق ان هذا رأى فاسد : لأن خلاف العلماء انحصر فى
المقلد الجازم ، اما غير الجازم فلا خلاف فى كفره مما يجعلنا
نقول ان الخلاف حقيقى وليس لفظيا والمقلد الجازم من
المتكلمين من قال ان تقليده يكفى فى صحة ايمانه ، ومنهم من
قال انه لا يكفى الخ ما سبق من التفصيل .

ونختم هذه المسألة بما قاله (السعد) فى تهذيب الكلام

مبيناً وجه الصواب فيها حيث قال ما حاصله : (ذهب الجمهور الى صحة ايمان المقلد لصدق تعريف الايمان عليه " فقد عرفوا الايمان بأنه التصديق بما جاء به النبي صلوات الله تعالى وسلامه عليه " ولا شك أن التصديق هو الادراك الجازم سواء كان عن دليل أو تقليد . وليس هناك دليل قاطع على اشتراط الدليل في الايمان) .

غاية الأمر أن تعلم أن الاحتياط في الأمور هو أحسن ما يسلكه العاقل لاسيما في هذا الأمر الذي هو رأس المال وعليه يبنى كل خير . فكيف يرضى ذو همة أن يرتكب منه ما يكدر مشربه من التقليد المختلف فيه . ويترك المعرفة والتعلم للنظر الصحيح الذي يأمن معه من كل مخوف . ثم يلتحق معه بدرجة العلماء الداخلين في صلك قوله - تعالى - (شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط) ^(١) فلا يتقاصر عن هذه الرتبة المأمونة الذكيّة الا ذو نفع ساقطة . وهمة خسيمة وفقنا الله وإياك الى معرفته وعن بيته . حتى نسعد في الآخرة .

أول ما يجب على المكلف

قال الناظم :

واجزم بأن أولاً ما يجب .°. معرفة وفيه خلف منتصب
فانظر الى نفسك ثم انتقل .°. للعالم العلوى ثم السفلى
تجد به صنعا بديع الحكم .°. لكن به قام دليل العدم
وكل ماجاز عليه العدم .°. عليه قطعاً يستحيل القدم

قال الشارح :

(واجزم) اعتقادك أيها المكلف (بأن أولاً ما يجب معرفة)
الله — تعالى — أي معرفة وجوب وجوده — تعالى — ومعرفة
وحدته وصانعيته للعالم ، ومعرفة صفاته وسائر أحكام الألوهية ، وأشار
بقوله (وفيه) أي وفي تعيين أول الواجبات (خلف) أي اختلاف
(منتصب) أي قائم بين الأئمة سنيين كانوا أولاً ، إلا أنه لم يقع خلاف
بين المسلمين في وجوب معرفة الله — تعالى — ولا في وجوب النظر
الموصل إليها بقدر الطاقة البشرية ، ولذا جعل الخلاف في الأولوية
دون الوجوب ، والمشهور عن الأشعرى امام أهل السنة الذي بنيت
هذه المنظومة على مختاره أن المعرفة أول واجب على المكلف ، لأن جميع
الواجبات لا تتحقق إلا بها ، فاجزم اعتقادك به واختره غير ملتفت إلى
غيره لأرجحيته ، لكنه لا يتوصل إليها إلا بالنظر فهو واجب لوجوبها

لتوقفها عليه ، مع كونه مقدورا للمكلف ، وكل ما هو كذلك فهو واجب ،
ولذا أتى بصيغة الأمر (فانظر) أيها المكلف المخاطب . بالنظر
لغة الابصار والفكر ، وعرفا . ترتيب أمور معلومة ليتوصل بها إلى
بترتيبها إلى مجهول أي إلى علمه ، تركيب الصغرى مع الكبرى فسي
قولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، فانه موصل للعلم بحدوثه
أي العالم المجهول ، قبل ذلك الترتيب وعرفه شيخ الاسلام بأنه فكر
يؤدي إلى علم أو اعتقاد أو ظن ، والاعتقاد هو الحكم الجازم القابل
للتغير ، ويكون صحيحا ان يطابق الواقع كما اعتقاد العقلاء منية الضمى
وفاسد ان لم يطابق كاعتقاد الفلاسى قدم العالم ، ووجوب النظر عندنا
بالشرع كالمعرفة ، وقد تقدم التصريح به معها ، فلذا تركه هنا (إلى
نفسك) أي في أحوال ذاتك لأنها أقرب الأشياء إليك لقوله - تعالى -
(وفي انفسكم أفلا تبصرون) (ولقد خلقنا الانسان من سلالمة من
طين) فنستدل بها على وجوب وجود صانعك وصفاته ، فانها مشتملة
على سمع وبصر وكلام وطول وعرض وعمق ورضا وغضب وبياض وسواد وعلم
وجهل وإيمان وكفر ولذة وألم وغير ذلك مالا يحصى ، وكلها متغيرة
وخارجة من العدم إلى الوجود ، ومن الوجود إلى العدم ، وذلك
دليل الحدوث والافتقار إلى صانع حكيم ، واجب الوجود عام العلم ،
تام القدرة والارادة فتكون حادثة وهي قائمة بالذات ، لازمة لها وملازم
الحادث حادث أيضا وأشار إلى طريق آخر يوصل النظر فيه إلى معرفة
وجوب وجود الصانع وصفاته بقوله (ثم انتقل) بعد نظرك في نفسك
(للعالم العلوى) وهو ما سوى الله - تعالى - وصفاته من الموجودات

سمى به لأنه علم على وجود الصانع — تعالى — ، فيعلم به —
ويستدل به عليه ، لأنه في كل علامة تدل على قدرة الصانع وإرادته
وعلمه وحياته وحكمته ، والمراد بالعلوى ما ارتفع من الفلكيات من
سوات وكواكب وغيرها لأنك تجده مشغولا لجهات مخصوصة ، وأمكنة
معينة ، وبعضه متحركاً وبعضه ساكناً ، وبعضه نورانياً ، وبعضه
ظلمانياً ، وذلك دليل الحدوث والافتقار إلى صانع مختار مستزهِ
عن مماثلة لمصنوعه ذاتا وصفات (ثم) انتقل بالنظر في أحوال العالم
(السفلى) وهو كل ما نزل عن الفلكيات إلى منقطع العالم كالهيمسوا
والسحاب والأرض وما فيها ولا تتوقف صحة النظر على الترتيب الذى ذكره
المصنف — رحمه الله تعالى — بل لو عكس فأخر القدم وقدم المؤخر أو
وسطه لصح أيضا فلتكن ثم للترتيب الذكري وتقديم العالم العلوى على
السفلى وإن كان أقرب إلى الاعتبار اقتداءً به — سبحانه وتعالى —
حيث قدمه عليه في مقام الاعتبار قال — تعالى — (إن في خلق
السوات والأرض) الآية فإنك إن تنظر في أحوال ما ذكر (تجد به)
أى تعلم وتتحقق فيما ذكر (صنعا بديع الحكم) أى الاتقان الدال على
علم صانعه وقدرته وإرادته وحياته واختياره لأن الاتقان لا يصدر إلا عن
انصف بما ذكر ، وما يشعر به قوله بديع الحكم من قدمه حيث كان كذلك
يدفعه الاستدراك بقوله : (لكن) العالم وإن كان على غاية من الاتقان
هو حادث لأنه (به) لا يغيره (قام) دليل أى إمارة (العدم)
وهى الأعراض الحادثة اللازمة له كالحركة والسكون التى لا تقوم بغير
الحادث فإذا أردت أن تأتى بقياس مستنبط من نظرك فى العالم

لنتوصل به الى تحقيق حدوثه ، قلت : العالم عن عرشه لفرشه جائز
عليه العدم . وهذه المقدمة الصغرى المطوية لفهمها من الاستدراك ،
وبيان هذه المقدمة انا اختبرنا الوجود من العالم فوجدناه غير خارج
عن الأعيان والاعراض وهى حادثة لقبولها للعدم ، ولو كانت قديمة
ماطراً العدم عليها ، والمقدمة الكبرى هى قوله : (وكل ما جاز عليه
العدم) يعنى الفناء (عليه قطعاً يستحيل) أى يمتنع (العدم)
فينتج ذلك أن العالم حادث ، وان شئت قلت : العالم مفترق الى
مؤثر لأنه محدث وكل محدث فله مؤثر فينتج القياس أن العالم له
مؤثر .

المسألة الخامسة

أول ما يجب على المكلف

تبين لنا مما سبق : أن معرفة الله — تعالى — : (أى معرفة وجوب وجوده ، ومعرفة وحدانيته ، وصانعيته للعالم ، ومعرفة ما يجب له — تعالى — وما يجوز فى حقه من صفات ، وما يستحيل عليه) : هكذا معرفة ما يجب للرسل ، وما يجوز فى حقهم — عليهم الصلاة والسلام — وما يستحيل عليهم ، واجبة على المكلفين ولو بدليل اجمالى ، ينتقل به النكف من التقليد الى التحقيق .

وقد بين شارح الجوهرية فى هذه المسألة — تبعاً للكثير من المتكلمين — : أن المعرفة المتقدمة لا يوجد خلاف بين العلماء فى وجوبها كما لا يوجد خلاف بينهم فى وجوب النظر الموصول الى هذه المعرفة على قدر الطاقة البشرية . وهو بهذا لا يعتد بالذين حرّموا النظر ، ولا بالذين يعتبرونه شرط كمال بناء على أن المعرفة عندهم مندوبة . وقد سبق تفضيل آرائهم فى المسألة السابقة .

واعتماداً على ما ذهب اليه شارح الجوهرية : فالخلاف بين العلماء ليس فى وجوب المعرفة أو وجوب النظر ، بل انحصر الخلاف فيما يجب أولاً : هل المعرفة أو النظر ؟ أى فى أولية الوجوب ، وقد عبر الناظم عن هذا الخلاف بقوله : —

واجزم بان أولا ما يجب . . . معرفة وفيه خلف منتصب
فانظر الخ الأبيات

ولتتضح لنا هذه المسألة ، نتناول بالحديث الأمور التالية :

- أولا : بيان آراء العلماء في أول واجب على المكلف .
- ثانيا : بيان معنى النظر .
- ثالثا : كيفية الاستدلال على وجوده — تعالى — وكثير من صفاته
اجمالا .

أولا : آراء العلماء في أول الواجبات

اختلف العلماء في تحديد أول الواجبات على المكلف ، وتعددت
مذاهبهم في ذلك واليك آراؤهم بشئ من التفصيل :

- أولا : ذهب الامام الأشعري الى أن أول واجب على المكلف هو
معرفة الله — تعالى — أى التصديق بوجوده ، وصفاته
الكمالية الثبوتية والسلبية بقدر الطاقة البشرية . . . وذلك
لأن معرفة الله — تعالى — مطلوبة لذاتها ، وأنها أصل
المعارف والمقائد الدينية ، وأنها أكد الواجبات ^(١)

(١) الأمدى : ابتكار الأفكار ص : ١٠٠ د . أحمد المهدى ك

الايحى : المواقف ج ١ ص ١٧١

الثاني : ذهب الاستاذ ابو اسحق الاسفرايينى الى القول بـ
اول الواجبات على المكلفين هو : النظر والاستدلال
المؤديان الى المعرفة .

وينسب هذا الراى الى الأشعرى فى قول آخر له .

الثالث : قال القاضى الباقلانى : ان اول واجب هو : اول النظر .
أى المقدمة الأولى منه .

فمثلا قولنا : (العالم حادث . وكل حادث لا بد له
من محدث) فمجموع القدمتين هو النظر ، والقديمة
الأولى وهى جزؤه ، هى أول النظر ، وانما كانت أول
الواجبات ، لأن الجزء قبل الكل ، فاذا وجب الكل
قد وجب جزؤه قبله .

الرابع : نسب الى امام الحرمين (الجوينى) حيث قال : القصد
الى النظر أول الواجبات ، لأنه أول ما يشرع فيه المكلف .
وقد نسب الى القاضى الباقلانى فى قول آخر له .

ومعنى بالقصد : (توجيه القلب اليه بقطع العلائق
المنافية له ، ومنها الكبر والحسد ، والبغض للعلماء
الداعين الى الله — سبحانه — وتطهير القلب من هذه
الأخلاق أول هداية الله — تعالى — للعبد)^(١)

(١) السنوسى : عمرة اهل التوفيق والتמיד ص ٢٧ ط ١ الحلبي سنة ١٩٣٦

ولو تأملت هذه الآراء الأربعة تبين لك ان الخلاف بينهما
لفظي وقد ذهب الى ذلك الفخر الرازي^(١) . ومن ثم يمكن
التوفيق بينهما على النحو التالي :

- فمن قال : ان اول الواجبات هو المعرفة ، اراد بذلك
الغاية لأنها هي المقصودة بالذات ، وما عداها مقصود
بالتبعية .

- ومن قال : انه النظر او القدمة الأولى منه اراد بذلك
الوسيلة القريبة .

- ومن حدد اول الواجبات بالقصد الى النظر ، اراد
الوسيلة البعيدة .

الخامس : قال بعض المتكلمين : اول واجب على المكلفين هو :
اعتقاد وجوب النظر لأن الاعتقاد سابق عليه .

ويمكن الرد على هؤلاء . بأن اعتقاد وجوب النظر
يحتاج الى نظر سابق ، فلا يكون اعتقاد وجوبه أولاً فنى
الواجبات على المكلفين .

السادس : ذهب البعض منهم الى انه الايمان من قولك : النفس
آمنت وصدقت .

(١) الفخر الرازي : محصل افكار المتقدمين والمتأخرين ص ٤٧ -
ط الكليات الازهرية .

- الصايح : قالوا : انه الاسلام - اى الانقياد الظاهرى للاعمال .
الثامن : قيل : انه النطق بالشهادتين .
والاخرى
وهذه الاراء الثلاثة متقاربة وهى مردودة ببيان
كل منها يحتاج الى المعرفة . فلا تكون اولا ففى
الراجيات على المكلفين لكون المعرفة سابقة عليها .
-

- التاسع : انه التقليد .
العاشر : انه المعرفة او التقليد ، اى احدهما لا يعينه فيكون
المكلف مخيرا بينهما والرايان الاخير ان اضعف من ان
يرد عليهما ، لما تبين لك من اختلاف العلماء فى ايمان
القليد .
الحادى عشر : ما ذهب اليه بعض المتكلمين بقوله : انه الاشتغال
بما هو وظيفة الوقت الذى كلف فيه الشخص .
ومعنى هذا ان الشخص اذا كلف عند الزوال مثلا
فأول واجب عليه هو الصلاة وما تتوقف عليه .
- ويرد على هذا الراى بان ما يؤدى فى الاوقات من
المبادات توابع للمعرفة ، فلا تكون اولا لما يجب على
المكلفين .
الثانى عشر : ما نقل عن ابى هاشم الجبائى وبعض المعتزلة .

قالوا : ان اول الواجبات على المكلفين : الشك .

وهذا الراى غير مقبول : لاننا نعلم ان الشك
فى العقائد ييطلبها ويؤدى بالمكلف الى الكفر ، ولعل
هو لا^٥ البعض من المعتزلة ارادوا بالشك : الشك
المنهجى الذى يتشئل فى ترديد الفكر . والشك بهذا
المعنى يؤول حتما الى النظر ويدفع اليه . وهذا
ما ذهب اليه (الشيخ محمى الدين عبدالحميد)
حيث قال : (والذى نراه ان هو لا^٥ لم يقصدوا بها
قالوه ان الشك الذى هو ادراك الطرف المرجح مطلوب
الحصول كما فهم المعترضون عليهم . وانسا ارادوا
ترديد الفكر بين النفى والااثبات حتى يصل الى الجزم
هو اول شئ^٥ يجب على المكلف وهذا هو النظر^(١) .

وبعد استعراضنا لآراء المتكلمين فى تحديد اول واجب على
المكلف . نستطيع ان نقول : ان الصحيح من هذه الآراء . والاولى
بالقبول منها هو الراى الاول وهو المختار عند الاصحى الذى وضع
ناظم الجوهرة منظومته بصورة مذهبة وهو القائل : ان معرفة الله
- تعالى - اول الواجبات على المكلف . وذلك لان جميع
الواجبات تفتقر اليها . ولا تتحقق الا بها .

(١) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد ت الشيخ محمى الدين
عبدالحميد ص ٤١ ط ٢ مطبعة السعادة سنة ١٩٥٥ .

ولما كانت المعرفة لا تحصل غالبا الا بالنظر — وهو مقدور
للمكلف — فالنظر واجب بوجوبها • لان ما لا يتم الواجب الا به
فهو واجب •

ثانيا : معنى النظر وحقيقته

١ — النظر لغة :

- يطلق النظر في اللغة على جملة معاني بالاشتراك منها :
- فيطلق ويراد به الابصار : اى ادراك الشئ • بحاسة
البصر • تقول نظرت الى الهلال فلم اره •
- ويطلق ويراد به الانتظار قال — تعالى — : (فناظرة
بما يرجع المرسلون)^(١) اى منتظرة •
- ويطلق ويراد به العطف والرحمة قال — تعالى — فى شان
الكافرين من اهل الكتاب : (ولا يكلمهم الله ولا ينظر
اليهم يوم القيامة)^(٢) اى لا يرحمهم ولا يشيهم^(٣) •

(١) سورة النمل آية : ٣٥

(٢) سورة آل عمران آية : ٧٧

(٣) القاضى عبد الجبار : شرح الاصول الخمسة ص ٤٤

— ويطلق ويراد به : التفكير : أى حركة النفس فى المعقولات ،
أما حركة النفس فى المحسوسات فتخيل ، والشاهد قوله
— تعالى : (أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت)^(٢) أفلا
يفكرون فى خلقها .

وانما تتميز هذه الأنظار بعضها عن بعضها بما يقترب بها من
القرائن ، وينضاف اليها من الشواهد .

والمراد هنا من هذه المعانى اللغوية هو النظر بالمعنى الأخير
أى التفكير باعتباره حركة النفس فى المعقولات ، يقول صاحب كتاب
(تاج المروس) : (النظر استعمال فى البصر أكثر عند العامة ،
وفى البصيرة أكثر عند الخاصة)^(٣) .

وعلى هذا ، فعندما يطلب ناظم الجوهرة من المكلف أن ينظر
فى نفسه وفى العالمين العلوى والسفلى ويقول :

فانظر الى نفسك ثم انتقل . . . للعالم العلوى ثم السفلى

تجد به صنعا بديع الحكم . . . لكن به قام دليل المعدم

فمراده من ذلك أن يقول للمكلف : تفكر فى ذلك كله ، وتأمل

ببصيرتك لترى الحكم البديعة فى صنع البارى — تعالى — .

(١) التهانوى : كشاف اصطلاح الفنون ج ٦ ص ١٣٨٥

(٢) سورة الفاشية آية : ١٧

(٣) الزبيدى : تاج المروس ج ٣ ص ٢٣ — ط ١ المطبعة الخيرية

٢ — النظر اصطلاحاً :

لقد أورد شارح الجوهرة تعريفين للنظر :

التعريف الأول :

النظر : ترتيب أمور معلومة ليتوصل بها الى مجهول .
ولنضرب مثالا نوضح به هذا التعريف . . اذا ترددنا فسى أن
العالم حادث أو قديم مثلا ، وأردنا العلم بأحد الأمرين ، استعرضنا
أحوال العالم ، فقتبهننا الى أنه متغير ، ونحن نعلم أن كل متغير
حادث . حينئذ نرتب هاتين القدمتين فنقول (العالم متغير)
(وكل متغير حادث) سيحصل لنا نتيجة لهذا الترتيب هي : العالم
حادث . وهذه النتيجة كانت مجهولة لنا قبل هذا الترتيب ، وأصبحت
معلومة بعده . .

وهذه النتيجة معلوم تصديقي ، وكما ينتج النظر معلوما تصديقا
ينتج كذلك معلوما تصوريا تبعا لمقدمتيه ، فلو رتبنا أمرين تصوريين
معلومين ينتج لنا منهما معلوما تصوريا كان من قبل مجهولا فمثلا : لو
أردت أن أعرف حقيقة الانسان : رتب الجنس (حيوان) مع الفصل
(ناطق) فان هذا الترتيب يعطينا معرفة وعلمنا بحقيقة الانسان وهي
(حيوان ناطق) وتلك الحقيقة كانت مجهولة لنا قبل هذا الترتيب .

التعريف الثاني :

النظر : هو فكري يؤدى الى علم أو اعتقاد أو ظن .

ولكى يتضح لنا معنى هذا التعريف ينبغي ان نلم بالفرق بين العلم والاعتقاد والظن .

فالعلم :

هو ادراك جازم مطابق للواقع ناشئ عن دليل ولا يقبل التفسير

أما الاعتقاد :

فهو الحكم الجازم القابل للتغير ، ويكون صحيحا ان طابق الواقع كالاعتقاد بوجوب الصلاة ، وحرمة الربا ، وفاسدا ان لم يطابق الواقع كاعتقاد الفيلسوف قدم العالم .

والظن :

هو ادراك على سبيل الرجحان ، وهو بذ لك يخالف العلم كما يخالف الاعتقاد .

اذا فهمنا هذا يكون معنى التعريف الثانى المتقدم : النظر هو حركة النفس فى المعقولات ينتج عنها علم أو اعتقاد أو ظن .
واعلم أن الغاية من النظر هى تحصيل المجهول ، هذا التحصيل يستند الى معلومات خاصة مناسبة لهذا المجهول ، وتحتاج الى ترتيب خاص يصل بنا الى العلم بذ لك المجهول سواء كان ذلك المعلوم علما أو اعتقادا أو ظنا .

اذن هناك حركة النفس في معلوماتها ، وهناك ترتيب لتلك المعلومات ليتوصل به الى اكتشاف المجهول .

فمن نظر الى ترتيب المعقولات أى المعلومات عرف النظر بالتعريف الأول ، ومن نظر الى حركة النفس في المعقولات عرفة بالتعريف الثانى ، ومن هنا تعرف أنه لا فرق بين التعريفين لأن غايتيهما واحدة .

ثالثا : كيفية الاستدلال على وجوده - تعالى - وكثير من صفاته

بعد أن فرغ ناظم الجوهرة وشارحها من تقريرهما : أن النظر واجب شرعا على المكلفين باعتباره الطريق الموصل الى معرفة الله تعالى - وصفاته اجمالا ، شرعا فى بيان كيفية النظر ، وطرقه - ومسالك المؤدية الى معرفة الخالق - سبحانه - والمرشدة الى علمه - تعالى - وقدرته وارادته فقال الناظم :

فانظر الى نفسك ثم انتقل .°. للعالم العلوى ثم السفلى
تجد به صنعا بديع الحكم .°. لكن به قام دليل العدم

فأمر الناظم المكلف أن ينظر فى نفسه ، وفى العالم العلوى ، والعالم السفلى ، ليعلم ويتحقق من الاتقان الدال على علم صانعهم وقدرته وارادته وحياته واختياره لأن الاتقان لا يصدر الا عن اتصف بما ذكر ، كما يدرك التغيرات المطردة والمستمرة فى هذه العوالم الثلاثة مما يشهد بحدوثها ، ومادامت هذه العوالم خادثة فهى محتاجة حتما

الى محدث يحدثها ، وخالق ينشؤها عام العلم ، تام القدرة
والارادة .

وهذا المسلك اعنى الاستدلال بحدوث العالم على اثبات وجود
الله - تعالى - وصفاته ، مسلك من سالك علماء الكلام ، ودليل من
أدلتهم ، وفضلا عن هذا فهو مسلك القرآن الكريم أيضا استمع السى
قوله - تعالى - : (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) ^(١) قال الفخر الرازى
(يحتمل تزيينهم من هذه الدلائل مرة بعد أخرى الى أن تزول الشبهات
عن قلوبهم ، ويحصل فيها الجزم والقطع بوجود الاله القادر الحكيم ،
العليم المنزه عن المثل وال ضد) ^(٢) وقوله - تعالى - (سترهم
آياتنا فى الأفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم انه الحق) ^(٣) وفيه
ذلك من الآيات التى اكر الله منها فى القرآن الكريم .

وقد استهل ناظم الجوهرة استدلاله ببيان مافى العوالم الثلاثة
من حكمة بالغة ، واتقان عميق مرتبا اياها هذا الترتيب فبدأ بالنفس
لكون النفس أقرب الاشياء الى الانسان ، وثنى بالعالم العلوى لكونه
أبدع خلقا ، وأغرب صنعا ثم ثلث بالعالم السفلى .

واذا علمت أن الغاية من النظر واحدة وهى الوصول عن طريقه
الى معرفة الله - تعالى - وأنه خالق كل شئ ومليك ، أدركت أن
صحة النظر لا تتوقف على هذه الترتيب ، بل المهم تحقق الغاية منه

(١) سورة الذاريات آية : ٢١

(٢) الفخر الرازى : التفسير الكبير ج ٢٧ ص ١٣٩

(٣) سورة فصلت آية : ٥٣

وهى المعرفة ، فلو عكس هذا الترتيب فأخر القدم ، وقدم المؤخر أو
وسطه لصح أيضا . . . واليك هذه الأمور الثلاثة بشئ من التفصيل :

١ - نظرة الانسان الى نفسه :

لعل أقرب ما ينظر الانسان اليه ، ويتأمل فيه ، ليصل من خلاله
الى اثبات وجوب وجود الله - تعالى - وصفاته ، هو نظر الانسان
الى نفسه ، ولغنى بالنفس هنا ما يصدق على الانسان جسدا وروحاً ،
وذ لك يتأمل ما اشتملت عليه هذه النفس من سمع وبصر وكلام ، وطول
وعرض وعمق ، ورضا وغضب ، وبياض وسواد ، وعلم وجهل ، وإيمان
وكفر ، ولذة وألم ، وغير ذلك مما لا يخفى ادراكه على أى انسان .

فتعاقب هذه الأعراض على الانسان وتغيرها المطرد ، وخروجها
من العدم الى الوجود ، ومن الوجود الى العدم ، يعد أكبر
دليل على حدوثها واقتارها الى صانع حكيم واجب الوجود ، عمام
العلم ، تام القدرة والارادة .

وكون هذه الأعراض قائمة بذات الانسان ولازمة لها ، فالانسان
أيضا حادث ، لأن ملازم الحادث حادث .

٢ - النظر فى العالم العلوى :

لعل أن العالم - بفتح اللام - هو ما سوى الله - تعالى -
صفاته من الموجودات ، سى العالم بهذا الاسم : لأنه علم على

وجود الصانع — تعالى — فيعلم — تعالى — به ، ويستدل بالعالم عليه .

والمراد بالعلوى : ما ارتفع من الفلكيات من سموات وكواكب ، وعرش وكرسى وغير ذلك .

والنظر فى العالم العلوى يكون فيما اشتمل عليه من تمسدد موجوداته — تعالى — ومخلوقاته فى هذا العالم ، مع اختلاف أحجامها وهيئاتها ، فمنها الصغير والكبير ، والتحرك والماكن ، وما هو نورانى وما هو ظلمانى : (تبارك الذى جعل فى السماء بروجا وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا . وهو الذى جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا)^(١)

وكذا فى اختصاص كل كوكب من كواكبه بمدار خاص ، وفلك معين ، ومسار لا يتخطاه ولا يتعداه ، وزمن لا يتجاوزه (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون)^(٢)

فمن أداه نظره فى عجائب تلك الذكورات اضطره الى الحكم بأن هذه الأمور مع كونها حادثة ، فترتيبها على هذا النسق المحكم الغريب لا يستغنى عن صانع أو جده ، وحكيم رتبته ، منزله من مماثلته لمخلوقاته ذاتا وصفات ، وعلى هذا درجت عقول المقلاء الا من لا عبره

(١) سورة الفرقان آية : ٦١ — ٦٢

(٢) سورة يس آية : ٣٨ — ٤٠

بمكابرتهم •

٣ - النظر الى العالم السفلى :

يطلق العالم السفلى على كل ما تنزل عن الفلكيات الى مقطع
العالم كالهواء والصحاب والأرض •

والنظر في هذا العالم يكون بتأمل ما اشتمل عليه من تفسيرات ،
فيتأمل الأرض وما اشتملت عليه من قطع مختلفة بطبيعتها وماهياتها ،
فهذه قطعة منخفضة ، وتلك مرتفعة ، وهذه صالحة للانبات ، وتلك غير
صالحة مع تجاورها ، وكذا ما عليها من جبال وبحار وحدائق ومباني
وأشجار ، وتأمل ما حواه باطنها من معادن متنوعة ومختلفة في ألوانها
وأحجامها ، وتعدد فوائدها في شئون حياة الانسان ، وتلك وغيرها
أمور معلومة تدل دلالة قطعية على أن الكل بتدبير فاعل مختار منصف
بجميع صفات الألوهية قال - تعالى - : (وفي الأرض قطع متجاورات
وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يعقى بما • واحد

ونفضل بعضها على بعض في الأكل ان في ذلك آيات لقوم
يعقلون) (١) وقال - تعالى - : (ان في خلق السموات والأرض
واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس
وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من
كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات
لقوم يعقلون) (٢)

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٤

(١) سورة الرعد آية : ٤

اثبات الحدوث للعالم ، فلا ينتهز هذا القياس لاثبات وجود الباري
— تعالى — الا بقياس آخر نقول فيه :

العالم ومنه الانسان والعالم العلوى والعالم السفلى حادث •
وكل حادث لابد له من محدث — ينتج العالم له محدث وهو
الله — سبحانه وتعالى — •

وقد تناولنا المقدمة الأولى بعناصرها الثلاثة بالشرح مما يثبت
لك صحتها ، أما المقدمة الثانية فقد حكى الشارح عن بيانها لكونها
بدئية •

الايان والا سلام

قال الناظم :

وفسر الايمان بالتصديق . . . والنطق فيه الخلف بالتحقيق
فقل شرط كالعمل وقيل بل . . . شطر الا سلام اشرحن بالعمل
مثال هذا الحج والصلاة . . . كذا العيام قادر والزكاة

قال الشارح :

ولما كان الايمان والا سلام باعتبار متعلق مفهوميهما وهو مايجب
الايمان به من مباحث علم الكلام ، ذكرهما المصنف - رحمة الله تعالى -
مقدا الايمان لأصلاته ، لتعلقه بالقلب ، وتبعية الا سلام له لتعلقه
بالجوارح فقال : (وفسر الايمان) أى حده جمهور الأشافسرة
والماتريدية وغيرهم (بالتصديق) المعهود شرعا وهو تصديق نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم فى كل ما علم مجيئه به من الدين بالضرورة أى
فيما أشتهر بين أهل الا سلام ، وصار العلم به يشابه العلم الحاصل
بالضرورة بحيث يعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال وان كان
فى أصله نظريا كوحدة الصانع - عز وجل - ووجوب الصلاة ونحوها
ويكفى الاجمال فيما يلاحظ اجمالا كالايمان بغالب الأنبياء والملائكة ولا بد
من التفصيل فيما يلاحظ كذ لك وهو اكمل من الأول كالايمان بجميع من
الأنبياء والملائكة كأدم ومحمد وجبريل عليهم الصلاة والسلام ، فلو لم

يصدق بوجوب الصلاة ونحوها عند السؤال عنه يكون كافرا ، والمراد من تصديقه — صلى الله عليه وسلم — قبول ما جاء به مع الرضا بتسرك التكبر والعناد وبناء الأعمال عليه لا مجرد وقوع الصدق اليه في القلب من غير اذعان وقبول له ، حتى لا يلزم الحكم بايمان كثير من الكفار الذين كانوا عالمين بحقيقة نبوته عليه الصلاة والسلام ، وما جاء به لأنهم لم يكونوا أذعنوا لذلك ولا قبلوه ولا بنوا الأعمال الصالحة عليه بحيث صار يطلق عليه اسم التسليم كما هو مدلوله الوضعي لأن حقيقة آمن به آمنه التكذيب والمخالفة وجعله في آمن من ذلك .

ولما اختلف العلماء في جهة مدخلة النطق بالشهادتين ففى حقيقة الايمان أشار بقوله : (والنطق) بالشهادتين للمتمكن منه القادر بأن يقول : أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، وهذا هو المنطوق به كما سيصرح به في قوله : وجامع معنى الذى تقررا شهادة الاسلام ، وقولنا للمتمكن منه القادر يخرج به الأخرس فلا يطالب بالنطق ، كمن اخترته . النية قبل النطق به من غير تسراخ (فيه) أى في جهة اعتبار مدخلته في الايمان (الخلف) أى الاختلاف ملتبسا (بالتحقيق) أى بالأدلة القائمة على دعوى كل من الفريقين ، وفصل الخلاف بقوله (ف قيل) أى فقال محققوا الأشاعرة والماتريدية وغيرهم النطق من القادر (شرط) في اجراء أحكام المؤمنين الدنيوية عليه ، لأن التصديق القلبي وان كان ايمانا الا أنه باطن خفى فلا بد له من علاقة ظاهرة تدل عليه لتناط به تلك الأحكام ، هذا

فهم الجمهور وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر ~~مستعصم~~ ولا
لاباء بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع
الدينيوية ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فيالعكسحتسى
نطلع على باطنه فنحكم بكفره ، أما الآبى فكافر في الدارين ، والمعدور
مؤمن فيهما •

وقيل انه شرط فى صحة الايمان وهو فهم الأقل ، والنصوص معا
ضدة لهذا المذهب كقوله تعالى (أولئك كتب فى قلوبهم الايمان
وقوله عليه الصلاة والسلام (اللهم ثبت قلبى على دينك) وقولسـ
(كالعمل) تشبيه فى منطق الشرطية ، يعنى أن المختار عند أهل
السنة فى الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للايمان فالتارك لهما أو
لبعضها من غير استحلال ولاعناد ولا شك فى مشروعيتها مؤمن فوت على
نفسه الكمال ، والآتى بها ممثلا محصل لأكمل الخصال ، لأن الايمان
هو التصديق فقط ولا دليل على نقله • وللنصوص الدالة على الأمر
والنواهى بعد اثبات الايمان كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب
عليكم الصيام) وعلى أن الايمان والأعمال أمران يتفارقان كقوله تعالى
(الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وعلى أن الايمان والمعاصى قسـ
يجتمعان كقوله — تعالى — (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم)
وللإجماع على أن الايمان شرط للعبادات والشرط مغاير للمشروط (وقيل)
أى وقال قوم محققون كالامام أبى حنيفة وجماعة من الأشاعرة ليس الاقرار
شرطا خارجا عن حقيقة الايمان (بل) هو (شطر) أى جزء منها

وركن داخل فيها دون سائر الاعمال الصالحة ، فالايان عندهم اسم لعمل القلب واللسان جميعا وهما الاقرار والتصديق الجازم الذى ليس معه احتمال نقيض الفعل ، وعلى هذا فمن صدق بقلبه ولم يتفق لسه الاقرار فى عمره ولو مرة مع القدرة على ذلك لا يكون مؤمنا ، ولا عند الله — تعالى — ولا يستحق دخول الجنة ولا النجاة من الخلود فى النار بخلافه على القول الأول . فعلم من النظم قولان : أحدهما : أن الايمان هو التصديق والنطق شرط لاجراء الأحكام الدنيوية على صاحبه أو لصحته . والثانى : أن الايمان هو التصديق والنطق . فالنطق شرط . وعلى هذين القولين العمل غير النطق . شرط كمال . ومقابلته يجعل مجموع العمل الصالح والنطق هو الايمان .

ولما كان الايمان والاسلام لغة متغايرى المدلول . لأن الايمان هو التصديق والاسلام هو الخضوع والانقياد . واختلف فيهما شرعا . فذهب جمهور الأشاعرة الى تغايرهما أيضا . لأن مفهوم الايمان ما علمته أنفا ، ومفهوم الاسلام امثال الأوامر والنواهي ببناء العمل على ذلك الاذعان فهما مختلفان ذاتا ومفهوما وان تلازما شرعا بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم . أشار الى اختيار هذا المذهب بقوله (والاسلام أشرح) حقيقته (بالعمل) الصالح اعنى امثال الأمور واجتناب المنهيات والمراد الاذعان لتلك الأحكام وعدم ردها سواء عملها أو لم يعلمها ، وذهب جمهور الماتريدية والمحققون ممن الأشاعرة الى اتحاد مفهوميهما بمعنى وحدة ما يراد منهما فى الشرع

وتساويهما بحسب الوجود على معنى أن كل من اتصف بأحد هما فهو متصف بالآخر شرعا وعلى هذا فالخلاف لفظى باعتبار المأل ، (مثال هذا) يعنى العمل الذى فسر به الاسلام النطق بالشهادتين المتقدم بيانه و(الحج) المفروض فى الخامسة وقيل فى غيرها التى التاسعة وهو لغة القصد لمعظم ، وشرعا عبارة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر الحجة (والصلاة) المفروضة قبل الهجرة بمسنة وهى لغة الدعاء ، وأما شرعا فهى أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم (كذا الصيام) المفروض فى ثانية الهجرة وهو لغة (الامساك) وشرعا عبادة عدمية وقتها طلوع الفجر حتى الغروب • (فسأذكر) أى اعلم (والزكاة) المفروضة فى ثانية الهجرة ، وقيل فى غيرها • وهى لغة النحو والتطهير ، وأما شرعا فهى اخراج جزء من المال • بشرط وجوبه لمستحقه ببلوغ المال نصابا وبلوغ غروب عيد الفطر أو فجره لو اجد له فضلا عن قوته وقوت عياله يومه وليلته لم يتوجه وجوبه على غيره والمبراد اذعان المذكورات وتسليمها وعدم مقابلتها بالرد والاستكبار •

المسألة السادسة

الايان والاسلام والعلاقة بينهما

لما كان الايمان والاسلام باعتبار متعلق مفهوميهما وهو : (ما علم من الدين بالضرورة) من مباحث علم الكلام ، ذكرهما المتكلمون في علم الكلام ، لكن اختلفوا في وضعهما فأخرهما عن الالهيات والنبوات والسمعيات ، وقد مهما آخرون لاحتياج الباحث في علم التوحيد ومسائله اليهما ، وقد سلك المصنف للجوهرة وكذا شارحها الطريق الأخير . فما هو الايمان وما هو الاسلام ؟

الايان لغة :

اتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الايمان معناه : التصديق ^(١) ومنه قوله — تعالى — حكاية عن أخوه يوسف لأبيه — (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) ^(٢) لم يختلف أهل التفسير أن معناه ما أنت بمصدق لنا فيما حدثناك به .

الايان اصطلاحاً :

فيه مذاهب كثيرة نقتصر هنا على ما ذكره شارح الجوهرة فنقول :

(١) ابن منظور : لسان العرب ج ٢ ص ١٤١ — دار المعارف

(٢) سورة يوسف آية : ١٧

— المذهب الأول :

ذهب جمهور الأشاعرة والماتريدية وكثير من محققى المتكلميين —
الى أن الايمان : هو التصديق بما جاءه النبى — صلى الله
عليه وسلم — فى كل ما علم من الدين بالضرورة .

— والمراد بتصديق النبى فى ذلك : الاذعان لما جاء به —
النبى صلى الله عليه وسلم — والقبول له ، وليس المراد وقوع
نسبة الصدق اليه فى القلب من غير اذعان وقبول له ، اذا لو
كان كذ لك للزم الحكم بايمان كثير من الكفار الذين كانوا
يعرفون حقيقة نبوته ، ورسالته — صلى الله عليه وسلم —
وجحدوه ، ومصدق ذلك قوله — تعالى — (الذين آتيناهم
الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وان فريقا منهم ليكتمون
الحق وهم يعلمون) ^(١) وقد ذكر (الفخر الرازى) أن عمر
رضى الله عنه سأل عبد الله بن سلام عن رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — فقال : أنا أعلم به منى يابنى ، قال : ولم ؟
قال : لأنى لست أشك فى محمد أنه نبى وأما ولدى فلعل
والدته خانت . فقيل عمر رأسه) ^(٢)

— والمراد بما علم من الدين بالضرورة : أى ما علم من أدلة

(١) سورة البقرة آية : ١٤٦

(٢) الفخر الرازى : التفسير الكبير ج٤ ص ١٢٨

الدين ما ذاع وانتشر بين المسلمين حتى صار العلم به
مثل العلم الحاصل بالضرورة وان كان نظريا في الأصل الا انه
اشتهر وصار ملحقا بالضرورة بحيث يعلمه العامة من غير
افتقار الى نظر واستدلال كوحدة اية الله - تعالى - وارسال
الرسل ، ووجوب الصلاة ، وحرمة الربا .

- ويجب التصديق الاجمالي فيما يلاحظ فيه الاجمال ، كالايان
بغالب الانبياء والملائكة ، ولا بد من الايمان تفصيلا فيما
يعتبر التكليف به تفصيلا كالايان بجمع من الانبياء والملائكة .
والجمع الذي يجب معرفتهم تفصيلا من الانبياء خمسة وعشرون
جاء القرآن بأسمائهم وهم - صلوات الله تعالى عليهم - :
(ابراهيم - اسماعيل - اسحاق - يعقوب - نوح - داود
سليمان - أيوب - يوسف - موسى - هارون - زكريا
يحيى - عيسى - الياقوت - اليسع - يونس - اسباط
ادريس - هود - صالح - شعيب - ذو الكفل - آدم -
ومحمد - صلى الله عليه وسلم -)

فهؤلاء جميعا ورد ذكرهم في القرآن واتفق على نبوتهم ، واما
المختلف في نبوتهم فتلاثة (ذو القرنين - العزيز - لقمان)
وأما الخضر فلم يصرح باسمه في القرآن ، وان كان هو المراد
في آية (فوجدنا عبدا من عبادنا واتيناها رحمة من عندنا
وعلمناه من لدنا علما) (١) وكذا لك يوشع بن نون فتى موسى

(١) سورة الكهف آية : ٦٥

عليه السلام - لم يصرح باسمه في القرآن .

- ومعنى كون الايمان بهم واجبا تفصيلا :

أنه لو عرض على المكلف نبى منهم ، لم ينكر نبوته ولا رسالته ، فمن أنكر نبوة واحد منهم أو رسالته كفر ، وليس المراد أنه يجب حفظ أسمائهم خلافا لمن زعم ذلك . لكن العاصي لا يحكم عليه بالكفر الا ان انكر بعد تعليمه ومعرفته بهذا ، كما أن هؤلاء الانبياء ليسوا جميعا في الاشتهار والكفر بجهله سواء ، بل الجهل بمثل سيدنا محمد وميسى كفر حتى عند عامة الناس دون مثل اليسع فان كثيرا من العوام يجهلون اسمه فضلا عن رسالته فلا يعد الجهل به كفر الا بعناد بعد التعليم .

- والجمع الذى يجب معرفته من الملائكة تفصيلا هم : (جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ورضوان خازن الجنة ، ومالك خازن النار ، ورقيب وعتيد) فيكفر منكر شئ من ذلك . أما (منكر ونكير) فلا يكفر منكرهما ، لأنه اختلف في أصل السؤال ، كما يجب الايمان بحمله المرش والحافين به اجمالا كنسائر الملائكة .

واعلم أن التصديق التفصيلي كالتصديق الاجمالي من حيث الخروج من عهدة التكليف بالايمان بكل منهما ، الا أن التصديق

— تعالى — : (الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) ^(١) ، وقوله
— تعالى — : (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا
أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم) ^(٢) .

ومن السنة قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — : (اللهم
ثبت قلبي على دينك) فهذه الآيات والحديث دللت على (أن
محل الايمان هو القلب ، والذي محله القلب اما الاعتقاد ، واما
كلام النفس ، فوجب أن يكون الايمان عبارة اما عن المعرفة ، واما
عن التصديق بكلام النفس) ^(٣) .

٢ — أن الايمان في اللغة هو : التصديق بشهادة النقل عن أئمة
اللغة ودلالة موارد الاستعمال ، ولا دليل على نقله إلى
التصديق والاقرار والعمل لأنه خلاف الأصل هذا من جهة
ومن جهة أخرى أنه كثر في القرآن والسنة خطاب العرب بالايمان
فامتل منهم من امتثل ، من غير استفسار ولا توقف على بيان
وماذا لك إلا لأن المراد بالايمان هو المعنى الذي عرفوه في لغتهم
وماذا لك إلا التصديق القلبي للنبي — صلى الله عليه وسلم —
فيما علم مجيئه به من الدين بالضرورة .

٣ — أن الكفر ضد الايمان ، والكفر هو الجحود ، ومحل الجحود
القلب فضده وهو الايمان محله القلب — أيضا — لأن الضدين

(١) سورة النحل آية : ١٠٦

(٢) سورة الأعراب آية : ١٤

(٣) الفخر الرازي : التفسير الكبير ج ٧ ص ١٢٣

يتوارد أن على محل واحد :

مما سبق يتضح لنا أن الايمان هو مجرد التصديق بما جاء به
— صلى الله عليه وسلم — من ربه ، وليس فيها ذكرنا دليل على اقرار
أو عمل كما ذهب الى ذلك المخالفون .

— كما استدل أهل السنة على أن الاقرار بالشهادتين ليس
داخلا في مفهوم الايمان وحقيقته :

٤ — بقوله — تعالى — (الا من اكره قلبه مطمئن بالايمان) ^(١) فانه
يفيد أن انعدام الاقرار لا يوجب سلب الايمان .

٥ — ما ثبت بالنصوص المتقدمة : أن الايمان محله القلب ، ولا يحل
في القلب الا التصديق ، أما الاقرار فمحله اللسان فلا يكون
الاقرار داخلا في حقيقة الايمان .

أما أدلة أهل السنة على أن العمل ليس داخلا في حقيقة الايمان فهي :
٦ — قوله — تعالى — : (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم
خير البرية) ^(٢) حيث عطف — سبحانه — العمل على الايمان ،
والمطف يقتضى المفارقة ، فدل ذلك على أن المعطوف وهو :
العمل ، لا يدخل في المعطوف عليه وهو الايمان .

٧ — توجيه الأمر من الله — تعالى — للمؤمنين في قوله — تعالى —

(١) سورة النحل آية : ١٠٦ (٢) سورة البينة آية : ٧

التفصيلي أكمل من الاجمالي أى أزيد منه علما من حيث التفصيل .

النطق بالشهادتين والعمل وصلتهما بالايان
عند الجمهور

أولا : النطق بالشهادتين وصلته بالايان :
====
علمنا أن الايمان على مذهب الجمهور هو : التصديق ،
والتصديق أمر خفى لأنه من أعمال القلب ، ولا يطلع عليه الا علم
الغيوب .

ولما كان بحث علماء الكلام فى الايمان من حيث الحكم بايمان
صاحبه واجراء الأحكام الاسلامية عليه فى الدنيا من التوارث والتناكح
والصلاة خلفه وعليه والدفن فى مقابر المسلمين وغير ذلك من الأحكام ،
فلا سبيل لمعرفة الحال كذالك الا بعلامة ظاهرة تدل عليه لتساقط
به تلك الأحكام .

ومن هنا اعتبر جمهور الأشاعرة والماتريدية وكثير من محققى
المتكلمين الاقرار بالشهادتين شرطا فى الايمان ، ذلك ليعلم أن
المقرؤ من فتجربى عليه أحكام الايمان ، واعتبار الاقرار بالشهادتين
شرطا فى الايمان ، يكون الاقرار خارجا عن ماهية الايمان . وعلى
هذا :

— فمن صدق بقلبه ، ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه ، ولا باء فهو

مؤمن عند الله (لان العبرة بالتصديق) غير مؤمن عندنا ،
لفقده شرط الايمان وهو الاقرار فلا تجرى عليه أحكام الايمان
فى الدنيا .

- ومن أقر بلسانه ، ولم يصدق بقلبه كالمنافق ، فهو كافر عند الله
- تعالى - ، ومؤمن عندنا ، فتجرى عليه أحكام الايمان فى
الدنيا ، وما لم يطلع على كفره بعلامة تدل عليه كاهانتة للمصحف ،
أو سجوده لصنم مثلاً ، والا كان كافراً فى الدنيا أيضاً .

- وأما الأبى - وهو من طلب منه النطق بالشهادتين فأبى وامتنع -
فهو كافر عندنا وعند الله - تعالى - وإن كان مدعياً بقلبه ، لكون
أصراره على عدم الاقرار مع المطالبة به من امارات عدم التصديق .
- هذا كله فى حكم القادر على الاقرار والنطق بالشهادتين .

- أما اذا كان عاجزاً عن التكلم كالآخر من ، فهو مؤمن فى الدنيا
والآخرة اذا قامت قرينة على اسلامه بغير النطق كالاشارة مثلاً .

- ومن اختر منه المنية عقب تصديقه بدون تراخ يسمح له بالاقرار والنطق
فهو مؤمن عند الله - تعالى - حتى على القول بأن النطق شرط
صحة كهذا المذهب ، أو شطر الايمان كما سيأتى ، بخلاف من
تمكن وفطرط .

بعد أن تبين لك ذلك ، فاعلم أن الاقرار بالشهادتين شرط فى
الايمان بالنسبة للشخص الكافر الذى يريد الدخول فى الاسلام ، أما

أولاد المسلمين فهم مؤمنون قطعاً ، وتجرى عليهم الأحكام الإسلامية
فى الدنيا ، وان لم يحصل منهم النطق بالشهادتين طول عمرهم ،
لأنهم تابعون لأبائهم .

ثانياً : العمل وصلته بالايان :

يرى الجمهور أن العمل شرط كمال بالنسبة للايمان بمعنى : أنه
من أتى بالعمل فقد حصل له الكمال ، ومن ترك العمل فهو مؤمن لكنه
فوت على نفسه الكمال اذا لم يكن مع ذلك استحلال أو عناد للشارع أو
شك فى مشروعيته والا فهو كافر لانكاره ما علم من الدين بالضرورة والأتى
بالاعمال ممثلاً فهو محصل لأكمل الخصال .

نخلص مما تقدم أن الايمان عند أهل السنة : التصديق القلبى
والاقرار بالشهادتين شرط فى اجراء الأحكام الإسلامية فى الدنيا على
صاحبه والعمل شرط كمال له . . . وقد رجح شارح الجوهرة وكثيره مسن
المتكلمين هذا المذهب . . . فما الأدلة على صحته .

أدلة أهل السنة

استدل أهل السنة على ما ذهبوا اليه بالأدلة الآتية :

أولاً : استدلوا على أن الايمان هو التصديق :

١ - قوله - تعالى - : (أولئك كتب فى قلوبهم الايمان) ^(١) وقوله

(١) سورة المجادلة آية : ٢٢

(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) (١) حيث أثبتت
— تعالى — الإيمان لهم ، ثم أمرهم بالأعمال ، فلا تكون
الأعمال داخلة في الإيمان ، والا لما أثبت لهم الإيمان قبل
العمل .

٨ — اجتماع الإيمان مع المعاصي في قوله — تعالى — : (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) (٢) حيث قيد — سبحانه —
الإيمان في الآية الكريمة بعدم مخالطة الظلم ، فدل ذلك على
أن عدم المخالطة ليس داخلا في الإيمان ، والا كان تقيده به
لغوا — تعالى الله عن ذلك — ، وبني الاستدلال على أن الظلم
هو المعصية ، وأما لو فسر بالشرك فلا دلالة فيها .

٩ — قوله — تعالى — : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) (٣) فقد
جوز — سبحانه — الاقتتال مع الإيمان مع كون الاقتتال مـسـن
الكبائر ، فدل على أن العمل ليس داخلا في حقيقة الإيمان .

١٠ — الإيمان شرط في صحة الأعمال أجماعا ونصا قال — تعالى —
(فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه) (٤)
والشرط يغاير المشروط ، والمشروط لا يدخل في الشرط لا متناع
اشتراط الشيء بنفسه بمعنى أننا إذا اعتبرنا العمل جزءا مـسـن

(٢) سورة الأنعام آية : ٨٢

(٤) سورة الأنبياء آية : ٦٤

(١) سورة البقرة آية : ١٨٣

(٣) سورة الحجرات آية : ٩

الايمان ، وقد اشترطنا الايمان فى العمل كان العمل شرطاً
لنفسه .

لكل هذه الأدلة صار مذهب أهل السنة أصح المذاهب وأولاهم
بالتببول .

— المذهب الثانى :

لبعض المحققين منهم الامام أبو حنيفة وجماعة من الأشاعرة :
ذهب أصحاب هذا الرأى الى أن الايمان : هو التصديق مع
الاقرار باللسان ، فهو اسم لعمل القلب واللسان معا وهما : التصديق
والاقرار بالشهادتين .

وعلى هذا الرأى لا يكون الاقرار بالشهادتين شرطاً كما ذهب
جمهور أهل السنة ، بل هو شرط الايمان أى جزء من حقيقته : فمن
صدق بقلبه ، ولم يتفق له الاقرار بلسانه فى عمره لمرّة ولا أكثر من مرّة
مع القدرة على ذلك ، لا يكون مؤمناً عند الله — تعالى — ويستحق
الخلود فى النار ، ولا عندنا — فلا تجرى عليه أحكام الاسلام فى الدنيا —
بخلاف الآخر فهو عندهم غير مكلف بالاقرار لعذره .

وقد استدل أصحاب هذا الرأى بقول رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله)
فمن قال : لا اله الا الله فقد عصم منى نفسه وماله الا بحقه وحسابه على

الله (فدلالة الحديث ظاهرة على أن الاقرار من الايمان .

- وقد أجاب أهل السنة على هذا الدليل :

بأن معنى الحديث : أن قول لا اله الا الله شرط لاجراء أحكام الاسلام في الدنيا ، حيث رتب فيه على القول عصمة الدم والمسئال دون النجاة في الآخرة ، لأنه لا أثر للعمل اللسانى في الآخرة .
قال - تعالى - : (من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مضطرب بالايمن)^(١) وقوله - تعالى - : (ان المنافقين فى الصدرك الأمفل من النار ولن تجد لهم نصيرا)^(٢) والتفاق : اظهار الايمان باللسان وكتمان الكفر بالقلب^(٣) . فقد أثبتت هاتان الآيتان أنه لا اثر لعمل اللسان فى الآخرة مالم يكن ناشئا عن العقيدة الصحيحة .

- المذهب الثالث :

ذهب المعتزلة والخوارج والفقهاء ، وأهل الحديث السى ان الايمان شيعا هو : التصديق بالقلب ، والنطق بالشهادتين ، والعمل بالجوارح من الصلاة والحج وغير ذلك ، ويعبر عن هذا الرأى بالعبارة المشهورة (الايمان تصديق بالجنان ، واقرار باللسان ، وعمل بالاركان)
الا ان اصحاب هذا المذهب اختلفوا فى منزلة التصديق والاقرار والعمل بعضها من بعض بالنسبة للايمان على الوجه الآتى :

(١) سورة النحل آية : ٢٠٦

(٢) سورة النساء آية : ١٤٥

(٣) الجرجاني : التعريفات ص ٢١٩

— ذهب الخواجه الى أن الثلاثة اجزاء الايمان ، وفى مرتبة واحدة ،
فمن فقد جزءا منها فهو كافر •

— وذهب المعتزلة الى أن من فقد التصديق أو الاقرار فهو كافر ، اما
تارك العمل فهو غير مؤمن وغير كافر بل هو فى منزلة بين المنزلتين ،
وسموه فاسقا ، وهو مخلد فى النار الا أن عقابه ادنى من عقاب
الكافرين •

أدلة المعتزلة

استدل المعتزلة على أن العمل جزء من الايمان بأدلة كثيرة منها :

١ — لو لم يكن العمل جزءا من الايمان لما حكم الله تعالى على العاصى
بالخلود فى النار قال — تعالى — : (ومن يعص الله ورسوله ويتعد
حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) ^(١) فقد دللت
الآية الكريمة على أن العاص مخلد فى النار ، والعاصى اسم يشمل
الفاسق والكافر ، لان الله — تعالى — لو اراد احدهما دون الآخر
لبينه •

٢ — قوله — تعالى — : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا
فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) ^(٢) حيث اوضحت
هذه الآية ان جزاء القتل وهو معصية من المعاصى الخلود فى

(٢) سورة النساء آية : ٩٣

(١) سورة النساء آية : ١٤

النار ما يدل على عدم ايمان مرتكبه .

٣ - لو لم يكن العمل جزءاً من حقيقة الايمان ، لما انتفى الايمان لوجود المعصية ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن) حيث نفى الرسول صلى الله عليه وسلم - الايمان عن مرتكب هذه الكبيرة .

- وقد اجاب اهل السنة على ادلة المعتزلة بالوجوه الاتية :

(١) بالنسبة لدليلهم الاول والثاني فالمراد من المعصية فى الآية الاولى : الشرك والمراد من القتل فى الآية الثانية استحلاله . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان يكون المراد من الخلود فى النار المكث الطويل فيها .

(٢) أما الحديث فالايان المنفى فيه هو الايمان الكامل لا مطلق الايمان الذى هو محل النزاع ، او ان هذا الحديث وغيره مما حمل مثل هذا المعنى وارد على سبيل المبالغة والتخويف من مثل هذه الافعال التى لا ينبغي ان تصدر من المؤمنين ، يؤيد هذا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زنى وان سرق على رغم انفى ابى ذر) .

- اما الفقهاء والمحدثون فذهبوا الى القول ان التصديق والاقرار والعمل وان كانت اجزاء للايمان فليست فى مرتبة واحدة . وعلى هذا :

✽ فاذا انعدم التصديق انعدم الايمان المستتبع للنجاة ففى
الاخسرة .

✽ واذا انعدم الاقرار انعدم الايمان البنى عليه الاحكام الدينية

✽ واذا انعدم العمل انعدم كمال الايمان لان فقد العمل كقد
اليد من الانسان ، فكما ان فقد اليد من الانسان لا ينعدم
الانسان بانعدامها بل يكون مشوها فكذلك . العمى
بالنسبة للايمان .

بعد استعراضنا للمذاهب والاراء السابقة وادلتها اتضح لنا ما يأتى :
اولا : ان اهل السنة ذهبوا الى القول بان الايمان هو التصديق ،
والنطق بالشهادتين شرط لاجراء الاحكام الاسلامية على
صاحبه .

ثانيا : ذهب اصحاب الراى الثانى الى ان الايمان هو التصديق
القلبى والاقرار باللسان ، فالنطق بالشهادتين شرط فى
الايمان اى جزء من حقيقته .

ثالثا : المذهب الثالث ذهبوا الى ان الايمان تصديق واقرار
وعمل ، وبعضهم اعتبر العمل جزءا اصليا فى الايمان
كالخوارج والمعتزلة ، والبعض الاخر اعتبره جزءا كاليا
فقط .

وان عدنا الى قول الناظم ، وجدناه قد تضمن مذهبيين
حيث قال :

وغير الايمان بالتصديق . . والنطق فيه الخلف بالتحقيق
فقل شرط كالعمل وقيل بل . . فطر

فلو تأملت هذا القول تبين لك ان الخلاف انحصر في النطق
بالشهادتين ، حيث جعله اهل المنة شرط لاجراء الاحكام
الاسلامية على صاحبه في الدنيا ، وهو اصح المذاهب واواها
بالقبول لتظاهر الادلة على صحته ، والمذهب الثاني جعل
النطق والاقرار شرط الايمان وجزء من حقيقته ، وكذلك المذهب
الثالث .

اما العمل فليس هناك مذهب يرى ان العمل شرط كما قال :
الناظم - رحمة الله عليه - بل بعضهم اعتبره جزءا أصليا ،
وبعضهم اعتبره جزءا كاليا .

الاسلام وعلاقته بالايمان

الاسلام في اصطلاح اللغويين هو : مطلق الامثال والخضوع
والانقياد . وهو بهذا المعنى اللغوي يخاير الايمان على أساس ان
الايمان في اللغة هو مطلق التصديق ، يخايره بفهموا أي : معنسى ،

وما صدقا اى : افرادا •

هذا من ناحية اللغة • وبحثنا هنا يدور حول الاجابة عمن
سؤال مفاده : هل يوجد فرق بين معنى الايمان والاسلام وفهوميهما
من ناحية الشرع ام لا ؟

حول الاجابة عن هذا السؤال • انقسم المتكلمون الى فريقين :

الفريق الأول : مذهب الجمهور :

ذهب الجمهور الى القول بأن الايمان والاسلام متفقان شرعا
ومتحدان مفهوما : لان معنى الازعان والامثال والقبول لأحكام
الشرع هو بعينه التصديق بها • فالإيمان والاسلام حينئذ متحدان
مفهوما • ومتلازمان شرعا باعتبار المحل بعد اتحاد الجهة المعتبرة
وهى الايمان المنجى فى الدنيا والاخرة وكذلك الاسلام • فلا يعقل
بالنسبة للشرع مؤمن ليس بمسلم • أو مسلم ليس بمؤمن • اذ لا يوجد
من يأتى بأفعال الايمان الا ويكون مسلما • ولا من يأتى بأفعال
الاسلام الا ويكون مؤمنا •

واستدل الجمهور على الاتحاد بين الاسلام والايمان فى الفهوم
بالنصوص الآتية :

١ - بقوله - تعالى - : (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين • فما
وجدنا فيها غير بين من المسلمين) ^(١) ووجه الدلالة فى الآية

(١) سورة الذاريات آية : ٣٥ : ٣٦

آن الله - تعالى - قد استثنى المسلمين من المؤمنين ، ولو
كان الاسلام غير الايمان ماصح هذا الاستثناء ، فسدل ورود
ذلك الاستثناء في القرآن الكريم على ان الاسلام والايمان متحدان
في المفهوم .

٢ - بقوله - تعالى - (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه)
والايمان مقبول عند الله بالاتفاق ، فدل ذلك على ان الايمان
لا يغاير الاسلام في المفهوم .

٣ - بقوله - تعالى - : (يمنون عليك ان اسلموا قل لا تمنوا على
اسلامكم بل الله يمين عليكم ان هذاكم للايمان ان كنتم صادقين)
حيث ساق الله - تعالى - في هذه الاية الايمان في سياق
الاسلام ، وفي القرآن الكريم غير هذه الاية كثير سبق فيها
احدهما سياق والاخر مما يشهد بان مفهوم الاسلام والايمان
واحد .

٤ - واستدلوا ايضا بالاجماع على انه لا يمكن ان ياتي احد بجميع
ما اعتبر في الايمان ولا يكون مسلماً ، أو بجميع ما اعتبر في الاسلام
ولا يكون مؤمناً .

الفريق الثاني : مذهب الحشوية ومعضة المحتزلة :

فالحشوية ومعضة المحتزلة يرون ان الايمان والاسلام متغايران
مفهوماً ، وما صدقا ، ولا تلازم بينهما .

واستدل أصحاب هذا الرأي على تغاير الايمان والاسلام بادلة
منها :

١ - قوله - تعالى - : (قالت الاعراب اننا قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا) ووجه الدلالة من الآية : ان الله قد نفى عن
الاعراب احدهما وهو الايمان ، واثبت لهم الاخر وهو الاسلام ،
واثبت احدهما ونفى الاخر يدل على انها متغايران .

٢ - قوله - تعالى - : (ان المسلمين والصلوات والمؤمنين والمؤمنات
الآية) ووجه الدلالة فيها ، ان الله - تعالى - قد عطف
الايمان على الاسلام ، والعطف يقتضى المغايرة ، فدل ذلك
على تغايرهما .

٣ - واستدلوا - أيضا - على تغايرهما بسؤال جبريل - عليه
السلام - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الايمان
وعن الاسلام ، واجابة الرسول عن كل واحد منهما بجسواب
يخالف الاخر مما دل على تغايرهما .

وهكذا أتى كل فريق بأدلة تؤيد مذهب اليه ، وحاول كل
منهما دفع أدلة الاخر تأييدا لمذهبه .



Bibliotheca Alexandrina



0339462